أزمة الرئاسة التركية 2007

جمال كمال اسماعيل كركوكلي*

مستخلص البحث

منذ مايقرب من نصف قرن بدأت تركيا تعيش حالة عدم استقرار في أوضاعها السياسية نتيجة للازمات التي أتخذت أشكالا متعددة بفعل العديد من العوامل التي تختصر عناوينها بالمؤسسة العسكرية القابضة على التراث الاتاتوركي والصراع بين العلمانيين والاسلاميين والعلاقة مع الغرب فضلا عن تردي الوضع الاقتصادي.

مثلت أزمة الرئاسة أحد أهم مصادر حالة عدم الاستقرار في تركيا بعد الانقلاب العسكري الاول عام 1960 ومارافقه من صياغة دستور جديد يعد الثاني لتركيا في عهدها الجمهوري ومحاولة العسكر تكريس دورهم وفرض وصايتهم على الحياة السياسية بذريعة حماية النظام العلماني للدولة، فكان ذلك مدعاةً لبروز أول أزمة رئاسية شهدتها تركيا عام 1973 وتكرار حدوثها عام 1980 والتي جسدت حالة الصراع بين القوى السياسية والمؤسسة العسكرية مادفع الاخيرة الى التدخل مرة أخرى في أيلول 1980 بحجة صيانة النظام والحيلولة دون انهياره، وقد نجم عن التدخل الاخير للجيش وضع دستور ثالث استهدف توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية بحيث بدا شكل النظام أقرب الى الطبيعة الرئاسية.

يحاول البحث تسليط الضوء على طبيعة وحيثيات أزمة الرئاسة الاخيرة التي عصفت بتركيا منذ ربيع عام 2007 والتي عكست حالة الصراع بين القوى العلمانية والاسلام المعتدل ممثلاً بحزب العدالة والتنمية،اذ ترتب عن هذه الازمة العديد من النتائج المهمة، فقد مثلت نقطة تحول في تاريخ تركيا بوصفها دولة علمانية يتولى رئاستها شخصية اسلامية، واثبتت قدرة التيار الاسلامي على مواجهة خصومه العلمانيين، كما انعكست نتائج الازمة على مؤسسات النظام السياسي، فقد خضع منصب الرئاسة الى العديد من التعديلات سواء من حيث آلية الانتخاب اومن حيث فترة الولاية، وكذا الامر بالنسبة للسلطة التشريعية.

* **مدرس، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل**

مقدمة

بين فترةٍ واخرى تشهد تركيا احداثاً تضعها في متناول الاعلام العالمي والمهتمين بقضايا الشرق الاوسط، وغالباً ماتنحصر عناصر الازمة التي تطرأ على الساحة التركية بين علاقة الجيش القابض على التراث العلماني، والصراع بين العلمانيين والاسلاميين والعلاقة مع الغرب فضلاً عن الازمة الاقتصادية

أخذت ازمة الرئاسة التي عاشتها تركيا منذ ربيع عام 2007 طابعاً جديداً بفعل وجود حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الاسلامية في سدة الحكم وسعيه لتأكيد دوره في الحياة السياسية واحكام سيطرته على مفاصل صنع القرار السياسي، لذلك فقد سعى البحث الى استكشاف طبيعة وابعاد الازمة ومراحلها من خلال اربعة مباحث، ركز المبحث الاول على ايجاز التطورات التي شهدها منصب الرئاسة في ظل وصاية المؤسسة العسكرية التي كانت احد الاسباب المباشرة وراء بروز ازمة الرئاسة منذ سبعينيات القرن الماضي ومحاولة التيار الاسلامي تولي زمام الحكم من خلال تجربة حزب الرفاه، اما المبحث الثاني فقد اهتم بتوضيح السياسة التي انتهجها حزب العدالة والتنمية بعد تسلم الحكم اواخر عام 2002 بوصفه حالة متجددة افرزها التيار الاسلامي في تركيا من اجل تفسير مسببات الازمة وتداعياتها والنتائج التي تمخضت عنها التي تضمنها المبحثان الثالث والرابع.

ونظراً لطبيعة البحث وحداثة موضوعه فقد اعتمد بشكل رئيسي على الصحف التركية المتاحة في شبكة المعلومات الدولية والتي نقلت تفاصيل الازمة وحيثياتها يوماً بيوم وكان في مقدمة هذه الصحف، صحيفة مليت Milliyet و حرييَت Hürriyet و صباح Sabah و المساء Akşam الواسعة الانتشار، فضلاً عن صحف الوطن Vatan و راديكال Radikal و يني شفق YenıŞafa وباقي المواقع التركية ذات الصلة بموضوع البحث.

المبحث الاول: تطور موقع رئيس الجمهورية و جذور الازمة

منذ انتقالها الى مرحلة التعددية الحزبية في اعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت تركيا تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تجلت مظاهره بتدخل الجيش في الحياة السياسية وتوالي تشكيل الحكومات الائتلافية والقصيرة العمر، والاهم في ذلك بروز ازمة انتخاب رئيس الجمهورية.

مثَّل انقلاب ايار 1960 البداية الاولى لتدخل الجيش في الحياة السياسية في تركيا أذ بادر قادة الانقلاب الى وضع دستور جديد للبلاد عام 1961 يعد الثاني بعد دستور 1924 ارادو من خلاله تكريس دور المؤسسة العسكرية في السياستين الداخلية والخارجية باستحداث صيغة مجلس الامن القومي MGK[1] أولاً، وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وتحول موقع الرئاسة الى مؤسسة تطلع بمهام تسوية الخلافات التي يمكن ان تنشأ بين المؤسسة العسكرية من جهة والسلطة التنفيذية من جهة اخرى بحكم موقع رئيس الجمهورية كقائد اعلى للقوات المسلحة وترأسه لمجلس الامن القومي، وهذه الصفة جعلت رئيس الجمهورية بمثابة همزة الوصل بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية[2]، كما ادخل الدستور الجديد تعديلاً على ولاية رئيس الجمهورية الذي ينتخبه المجلس الوطني التركي الكبير TBMM ومن بين اعضائه فبعد ان كانت فترة الرئاسة اربع سنوات قابلة للتجديد، اصبحت الولاية لسبع سنوات غير قابلة للتجديد[3].

ان تطور موقع الرئاسة جعلته مصدراً من مصادر عدم الاستقرار، اذ بدأت تركيا تشهد بوادر ازمة جديدة تمثلت بأزمة انتخاب رئيس الجمهورية فمع اقتراب ولاية الرئيس جودت صوناي Cedet Sonay (1966–1973) من نهايتها في آذار عام 1973، دخلت الاحزاب السياسية مع الجيش في حالة من صراع الارادات، اذ قرر العسكر تعيين الجنرال فاروق غور لير Faruk Gürler قائد القوات البرية السابق وعضو مجلس الشيوخ رئيسا للجمهورية، في حين كان للاحزاب السياسية الممثلة في ا لمجلس الوطني كلمةً اخرى، فقد رشح حزب العدالة AP بزعامة سليمان ديميريل Demirel، رئيس مجلس الشيوخ(تكين آري بورونTekın Arıburun) في حين رشح الحزب الديمقراطي الجديد YDP فرح بوزبيلي Bozbeylı، اما حزب الشعب الجمهوري CHP فقد امتنع عن حضور جلسات المجلس الوطني الخاصة بالاقتراع على انتخابات رئيس الجمهورية التي لم تسفر عن نتيجة لحل الازمة الجديدة مادفع العسكر الى تقديم اقتراح يقتضي بتعديل الدستور لتمديد فترة رئاسة صوناي الا ان هذا الاقتراح قوبل بالرفض واستمرت الازمة هذه لغاية 6 نيسان 1973 عندما توصل المجلس الوطني الى اتفاق

يقضي بأنتخاب الاديميرال المتقاعد فخري قوروتورك Fahri Korutürk رئيساً للجمهورية[4].

مع اقتراب ولاية قوروتورك من نهايتها في نيسان 1980 اصبحت تركيا على اعقاب ازمة رئاسية جديدة وسط تناقض الآراء حول المرشحين لمنصب الرئاسة والذين بلغ عددهم اثنى عشر مرشحا ابرزهم: جاهيد كراكاش Cahıt karakaş رئيس مجلس النواب عن حزب الشعب الجمهوري ومحسن باتور Batur عضو مجلس الشيوخ عن حزب الشعب الجمهوري ومحي الدين تاي لان Taylan عضو مجلس الشيوخ عن حزب الشعب الجمهوري ونهاد اريم Erim رئيس الوزراء السابق ومتين توكر Tüker عضو مجلس الشيوخ وسعد الدين بيلكج Bilgiç نائب زعيم حزب العدالة والمدعوم من حزب الحركة القومية MHP والجنرال حيدر يارتو yartur والجنرال المتقاعد طورون Turun فضلاً عن رئيس مجلس الشيوخ احسان صبري جاغليانكيل Çağlayangil، وقدر تعلق الامر بمرشحي المؤسسة العسكرية فقد انقسمت الاحزاب السياسية فيما بينها في تأييدهم، اذ أيد حزب الشعب الجمهوري انتخاب الجنرال حيدر يارتور، في حين منحت احزاب اليمين صوتها لصالح انتخاب الجنرال المتقاعد طورون، وفي ظل هذه التناقضات فشل ا لمجلس الوطني في التوصل الى اجماع حول ترشيح شخص لرئاسة الجمهورية بسبب عزوف بعض الكتل السياسية عن حضور جلسات الاقتراع، ماحدا برئيس اركان الجيش كنعان ايفرين Everin الى توجيه انذار في شهر تموز عام 1980 دعا فيه المجلس الوطني والاحزاب السياسية ان تأخذ بجدية وبشكل سريع في حل ازمة الرئاسة، ازاء ذلك توصل المجلس الوطني الى قرار يقضي بتعيين احسان صبري جاغليانكل رئيساً للجمهورية وكالةً لحين التوصل الى قرار نهائي بهذا الصدد[5].

انقلاب ايلول 1980 ومؤسسة رئاسة الجمهورية

كانت ازمة الرئاسة الثانية بمثابة الفرصة السانحة للجيش لتنفيذ انقلابه الثالث في 12 ايلول 1980، فضلاً عن المشاكل التي كانت تعاني منها تركيا انذاك بفعل التناقضات القائمة بين الكتل البرلمانية، خاصةً وان حكومة حزب العدالة بزعامة ديميريل كانت مدعومة من قبل حزب السلامة الوطني MSP الاسلامي بزعامة نجم الدين اربكان Erbakan الامر الذي اثار حفيظة الجيش الذي كان يتحسس كثيراً من صعود التيار الاسلامي لاسيما بعد التطورات التي شهدتها ايران وقيام الثورة الاسلامية في شباط عام

1979، وكان الحادث الابرز وراء قيام الجيش بأنقلابه التجمع الشعبي الحاشد الذي نظمه حزب السلامة الوطني في مدينة قونيا Konya والذي دعا فيه الخطباء الى معاداة العلمانية واقامة حكم الشريعة الاسلامية[6].

اتخذ قادة الانقلاب العديد من الاجراءات التي من شأنها اعادة البناء السياسي والدستوري وتصحيح مسار العملية السياسية في البلاد، وكان في مقدمة هذه الاجراءات صياغة دستور جديد يحول دون تكرار الازمات التي مرت بها تركيا فجاءت مسودت الدستور الجديد التي جرى الاستفتاء عليها في 7 تشرين الثاني 1982 ذات طبيعة رئاسية قائمة على تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية، وبذلك فقد اصبحت رئاسة الجمهورية مؤسسة بالغة الاهمية من مؤسسات السلطة التنفيذية بحكم الصلاحيات الجديدة التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية[7]، وماعزز من موقع رئيس الجمهورية، استحداث دائرتين مهمتين الحقتا برئاسة الجمهورية هما الامانة العامة لرئاسة الجمهورية التي تضم في عضويتها طاقم من المستشارين ورئاسة المخابرات، لمساعدة رئيس الجمهورية على اداء مهامه، اما الدائرة الثانية و الاهم هي مجلس الدولة للاشراف والرقابة الذي يقوم رئيس لجمهورية بتعين اعضاءه التسع لتأمين حسن الادارة الحكومية وضمان التزامها بمواد الدستور[8].

تجربة حزب الرفاه في الحكم (1996-1997)

بعدما نحوعشرة اعوام من الاستقرار السياسي عادت تركيا مجدداً الى مشهد الائتلافات الحكومية المتناقضة منذ الانتخابات التشريعية عام 1991، وفي انتخابات 24 كانون الاول 1995 اعاد التيار الاسلامي ممثلاً بحزب الرفاه RP بزعامة اربكان طرح نفسه على الساحة السياسية عندما حصل على نسبة (21,3%) من اجمالي اصوات الناخبين واشغاله (158) مقعداً في المجلس الوطني التركي الكبير وبعد ازمة ثقة بين حزبي الائتلاف الحكومي المشكل من حزب الوطن الام ANAP بزعامة مسعود يلماز Yılmaz وحزب الطريق الصحيح DYP بزعامة تانسو جيلر Çiller، تمكن الرفاه من الدخول في ائتلاف حكومي جديد مع حزب الطريق الصحيح وترأس اربكان للحكومة في

29 حزيران 1996 الا ان هذا الائتلاف لم يكتب له النجاح بسبب توجهات اربكان الاسلامية على الصعيدين الداخلي والخارجي مادفع بالمؤسسة العسكرية الى التدخل مرةً اخرى، أذ اجتمع مجلس الامن القومي بتاريخ 28 شباط 1997 وتبنى في اجتماعه هذا نحو عشرين قراراً استهدفت الحد من تصاعد المد الاسلامي في تركيا وكانت سبباً مباشراً لاستقالة حكومة اربكان في حزيران من العام نفسه9.

بعد احباط المشروع السياسي لحزب الرفاه، دفعت القوى العلمانية بما فيها المؤسسة العسكرية الى اقامة دعوى لدى المحكمة الدستورية لغلق حزب الرفاه بتهمة ادخال تركيا في حرب اهلية، وبتاريخ 16 كانون الثاني 1998 اصدرت المحكمة قرارها القاضي بغلق الحزب بعد ادانته بالقيام بأنشطة مخالفة لمبادئ العلمانية والحكم على اربكان بالحظر السياسي لمدة خمس سنوات10، و ماان اغلق حزب الرفاه حتى اعاد تشكيل نفسه تحت اسمٍ جديد هو حزب الفضيلة FP بزعامة رجائي كوتان Kutan، أذ شارك في الانتخابات التشريعية التي جرت في نيسان 1999 وحصل على (102) مقعداً في المجلس الوطني، ألا ان الحزب سرعان مابدأ يواجه مشكلتين رئيسيتين حالتا دون استمراره بالعمل السياسي، تمثلت المشكلة الاولى بظهور جناح جديد داخل الحزب بزعامة رجب طيب اردوغان Erdoğan11 وعبدالله كول Gül12 وبولنت ارنج Arınç زعيم كتلة الفضيلة في المجلس الوطني ومليح كوكجيه Gögce رئيس بلدية انقرة وغيرهم، هذا الجناح الذي اطلق عليه بالمتجددين Yenilikçi اخذ يسعى للانفصال عن الفضيلة وتأسيس حزب جديد13، فيما تمثلت المشكلة الثانية بتوجيه الادعاء العام الجمهوري اتهامه لحزب الفضيلة بمخالفته للمبادئ العلمانية للدولة وكونه وريثاً لحزب الرفاه المحظور كما طالب الادعاء بأقالة جميع نواب الحزب في المجلس الوطني14، وعلى اثر ذلك صدر قرار من المحكمة الدستورية بتاريخ 22 حزيران 2001 بغلق حزب الفضيلة15الا ان جناح المحافظين في الحزب من اتباع اربكان سارعوا مرةً اخرى الى تشكيل حزب جديد حمل اسم حزب السعادة SP في العشرين من تموز 2001 اذ انضم (48) نائب الى تشكيلة هذا الحزب في حين انضم ماتبقى من النواب السابقين في حزب الفضيلة البالغ (54) نائب الى جناح المتجددين بزعامة اردوغان الذي تحول الى حزب جديد حمل اسم حزب العدالة والتنمية Adalet ve Kalkınma Partisiوذلك بتاريخ 14اب 2001.16

المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية والسلطة

ولد حزب العدالة والتنمية في ظل مرحلة شهدت اعلى درجات التوتر والاحتقان بين الاسلاميين والنظام الذي تشكل المؤسسة العسكرية رأس حربته بعد مرحلة 28 شباط واقصاء الجيش لحكومة اربكان واتهام الاسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام واسلمة مؤسساته والانقلاب على الايديولوجية الاتاتوركية، هذا الارث من الشكوك استمر يلاحق الحزب الجديد الذي ينظر اليه على انه امتداد عملي لتيار اربكان، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب اساليب جديدة في العمل تحول دون مواجهة مع النظام وطبيعته المتجذرة وعدم اعطاء المبررات لتكرار ماحدث في شباط 1997، فجاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب في 14 آب 2001 تحت عنوان (العمل من اجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع)، وقد اعلن زعيم الحزب اردوغان في هذا المؤتمر موقفه من العلمانية والاسلام اذ عدَ العلمانية مبدأ اساسي للسلم الاجتماعي واعطى تصور واضح للعلمانية الذي يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، كما اكد اردوغان على مرجعية (الاعلان العالمي لحقوق الانسان) و(الاتفاقية الاوربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية)، ومن جانبه فقد اكد عبدالله كول بعد يومٍ واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب وقال " ان حزبنا ليس حزباً دينياً ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات، ملتحون وغير ملتحين ان الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، هدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة17. وفق هذه الثوابت جاء برنامج الحزب ليؤكد التزامه بالنظام العلماني للدولة وعدم تبنيه أي توجهات تهدف الى تطبيق الشريعة الاسلامية فضلاً عن سعيه لتحقيق انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي.

في ظل اجواء التوتر السياسي وتفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية، قررت حكومة اجاويد الائتلافية (1999–2002)اجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام 2002، اذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة عبد الله كول بسبب الحظر المفروض على اردوغان منذ عام 1998 وتمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (34,29%) من اصوات الناخبين محتلاً بذلك (363) مقعداً

في المجلس الوطني، فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة (19,4%) من اصوات الناخبين واشغاله (178) مقعداً في المجلس الوطني18، وبذلك فقد تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة (58) واضعاً بذلك حداً لظاهرة الائتلافات الحكومية.

تصدرت مسألة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب اردوغان قائمة اولويات حكومة عبدالله كول اذ تمكن المجلس الوطني من تعديل المادة (312) من قانون العقوبات التي حكم بموجبها على اردوغان ليتسنى له الترشح للانتخابات التكميلية اذ فاز اردوغان في هذه الانتخابات بعد ترشحه كنائب عن مدينة سعرت siirt ودخل المجلس الوطني، فبادر عبدالله كول الى تقديم استقالة حكومته ليفسح المجال امام اردوغان ترأس الحكومة الجديدة (59) في 12 آذار 192003

في 18 آذار 2003 قدم اردوغان برنامج حكومته الى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود اتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، واكد التزام حزب العدالة والتنمية بالمبادئ الاتاتوركية، وانه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ وتضمن البرنامج شرحاً وافياً لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى الصعيد الاقتصادي اشار البرنامج الى فشل السياسات الاقتصادية السابقة التي ادخلت البلاد في ازمات بسبب التفاوت الكبير في توزيع الثروات الوطنية بين مختلف الاقاليم التركية وان الحكومة ستعمل جاهدة من اجل تجاوز هذا الواقع من خلال اعتماد مبدأ العدالة في توزيع الثروات ومكافحة الفقر واساليب الكسب الغير المشروع والاخذ بمبدأ المنافسة في السوق وتقليص البيروقراطية ومواصلة تنفيذ المشاريع التنموية وصولاً الى تأمين الاستقرار الاقتصادي وتحول تركيا الى احد اهم مصادر القوة والثراء في العالم20.

وعلى صعيد السياسة الداخلية، فقد رفض البرنامج سياسة الاقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين ابناء الشعب على اساس العرق او الجنس او المذهب، واكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون واحترام الدستور وتوسيع دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية بالشكل الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا. ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويفَعل دور الشعب في صناعة القراروستبدال القوانين المتعلقة بالاحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل21. اما على صعيد السياسة الخارجية، فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي قائمة اولويات الحكومة

وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة الى دخول تركيا الى الاتحاد، كما تضمن البرنامج فقرات خاصة بالخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية وتأمين متطلباتها22.

وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصب عينها الاهداف التالية في ادارة دفة الحكم:

1. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
2. ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي.
3. تحقيق المشروع الاصلاحي للحزب.
4. تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية.
5. السعي والمثابرة في مباحثات الانضمام الى الاتحاد الاوربي.

فعلى الصعيد الاقتصادي، اعتمدت سياسة الحزب على مبدأين اساسيين هما:

1.حل المشاكل الاقتصادية الخانقة.

2.تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي يطالب بها كل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي والتي تتركز على اتّباع سياسة تقشفية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتطوير القدرة التنافسية للصناعات التركية فضلاً عن خفض معدلات الفقر23، وبناءاً على ماتقدم فقد اكد اردوغان ان حكومته جادة في مواجهة المشاكل الاقتصادية واشار الى بعض الخطوات التي ستتخذها الحكومة منها تقليص عدد الجنود في الجيش التركي اسوةً بباقي دول حلف شمال الاطلسي NATO ووضع نظام بدل الخدمة العسكرية بما يشكل وارداً مهماً للدولة وتقليص عدد الوزارات من (37) وزارة الى (24) وزارة وبيع آلاف البيوت والفلات والسيارات الحكومية التي يستخدمها كبار موظفي الدولة24 ، فضلاً عن الاعلان عن توفير مليون ومئتي الف فرصة عمل جديدة25.

اثمرت السياسة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية عن اشاعة الثقة وبدأ جو من التفائل داخل المجتمع التركي والقطاعات الاقتصادية، واخذ الاقتصاد التركي يشهد حالة من الاستقرار والنمو، اذ صاحب تحسين الاداء الاقتصادي انخفاض معدلات التضخم وتراجعها في عام 2004 الى نسبة (30%)، فيما ارتفعت معدلات النمو بنسبة (5,9%)، كما شهد مستوى دخل الفرد ارتفاعاً ملحوظاً فضلاً عن تراجع نسبة المديونية من الدخل القومي من (85%)عام 2002 الى (65%) عام 2004 كما ادى اجراء ا لحكومة برفع ستة اصفار من الليرة التركية بداية عام 2005 الى رفع قيمة الليرة امام الدولار الامريكي، اذ استقرت قيمتها عند نسبة (0,795) دولار26.

برنامج الاصلاح السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية

طبقاً لبرنامجها المعلن فأن مسألة الاعداد لصياغة دستور جديد للبلاد باتت من اولويات حكومة اردوغان لتنفيذ مشروعها الاصلاحي الهادف الى تقويض تراث 12 ايلول ودستوره الذي وضع بأرادة العسكر، وابعاد دور الجيش عن الحياة السياسية فحزب العدالة والتنمية وجد ان دستور عام 1982 لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية، وضرورة الاعداد لدستور عصري يحظى بقبول غالبية الاتراك ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافذ والتي كان لها الاثر الاكبر في تردي الواقع التركي.

لقد استفاد اردوغان كثيراً من التجارب السابقة ووضع نصب عينه الاخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه لدى تسلميه السلطة عام 1996 بتجنبه الاتحاد الاوربي وحاول استثمار توجهات الشارع التركي نحو اوربا في تنفيذ برنامجه الاصلاحي27 بحذر وشفافية وبخطوات محسوبة متجنباً اثارة القوى العلمانية ضده من خلال:

1.اصدار قرار بتشكيل لجنة علمية من خبراء القانون الدستوري مؤلفة من ستة اكاديميين للعمل على التحضير لمشروع دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمع التركي وخصائصه واحتياجاته وتطلعاته، وبعد اسابيع من العمل المتواصل قدمت اللجنة مسودة دستورها في (400) صفحة متضمناً (190) مادة الى قيادة حزب العدالة والتنمية لدراسته وتمحيصه28.

2.إستئناف حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الاصلاحي الذي كانت حكومة اجاويد السابقة قد بدأته من خلال تقديم لائحة تضم العديد من الاصلاحات الى المجلس الوطني التركي الكبير عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي بـ (الرزمة السادسة) المتعلقة بـ (معايير كوبنهاكن)29 والتي تهدف الى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الاوربي وذلك بتاريخ 26 حزيران 2003 اذ نصت هذه الرزمة على العديد من المحاور:

أ. في مجال تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وحقوق الانسان نصت على الغاء عقوبة الاعدام وتغيير انظمة السجون وحماية السجناء من التعذيب والغاء محاكم امن الدولة والمحاكم الاستثنائية ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية والغاء جرائم الرأي و (جريمة الزنا) وتعديل قوانين الجمعيات الاهلية وابطال

المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة والاعتراف بأولوية القوانين والاعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الانسان فضلاً عن تعزيز استقلال القضاء30.

ب. المشروع الخاص بقانون التعليم العالي والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد امام خطيب والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات31.

ج. تحسين مستوى حياة الاكراد وتوسيع سقف الحريات التي يتمتعون بها والسماح لهم بتعلم لغتهم وفتح بعض المدارس الكردية وتخصيص نصف ساعة للبرامج الكردية في التلفزيون التركي (TRT) واطلاق سراح البرلمانية الكردية (ليلى زانا) وثلاثة من رفاقها32.

د. المشروع الخاص بمجلس الامن القومي والقوات المسلحة الذي نص على:

1. تقليص صلاحيات المجلس والغاء سلطاته التنفيذية واللاديمقراطية.
2. اعادة هيكلة علاقات المجلس مع السلطات المدنية.
3. تقليص الوجود العسكري داخل المجلس والاقتصار على رئيس اركان الجيش.
4. تحويل المجلس الى هيئة استشارية تجتمع مرة كل شهرين واسناد امانتها لرئيس الوزراء المنتخب.
5. اخضاع ميزانية المؤسسة العسكرية للرقابة البرلمانية33.

موقف القوى العلمانية من برنامج الاصلاح السياسي:

ان تذرع حزب العدالة والتنمية بألتزامه بشروط الانضمام الى الاتحاد الاوربي في تمرير مشروعه الاصلاحي، يعدَ بحد ذاته سياسة ذكية لفرض نهجه وخطه العام وربما تكون لدى اردوغان اجندة الانتقام وتصفية حساباته مع القوى العلمانية بسبب تجربته السابقة عندما شغل موقع مدير بلدية اسطنبول، كما ان مشروع الاصلاح هذا يعدَ مبادرة جريئة خطتها الحكومة التي تتمتع باغلبية واضحة داخل المجلس الوطني الهدف منها جس نبض القوى العلمانية التي تسيطر على قنوات صنع القرار الرئيسة كرئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية فضلاً عن المؤسسة العسكرية.

اعادة سياسة الحزب الحاكم حالة الاستقطاب السياسي التي كانت سائدة قبل الانتخابات تشرين الثاني 2002، فقد فسرت القوى العلمانية المشروع الخاص بمعاهد

امام خطيب على انها خطوة من قبل الحزب الحاكم لتوسيع البنية التحتية للفكر الديني ويعطي لخريجي هذه المعاهد امكانية التغلغل في الوظائف العليا، كما اعتبرت هذه الخطوة بمثابة مناورة تستهدف جس النبض من اجل فتح الباب امام تعديلات جوهرية اخرى مثل الحجاب، او اعتبار يوم الجمعة عطلة اسبوعية بدلاً من يوم الاحد34. اما المؤسسة العسكرية فقد ابدت تحفظها ازاء التعديلات الدستورية التي استهدفت تقليص نفوذها وتلك التي تتعلق بقانون العقوبات والبند الخاص بتوسيع سقف الحريات الممنوحة للاكراد، وقد ابدت المؤسسة مخاوفها ازاء امكانية استغلال الحزب الحاكم الاصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الاوربي لتوسيع قاعدته وتدعيم التوجهات الاسلامية في تركيا وقبولها للفدرالية35 وهكذا فقد جاء رد فعل المؤسسة العسكرية بقيام رئيس الاركان السابق حلمي اوزكوك Özgög بتوجيه انذار الى الحكومة مفاده ان الجيش التركي لن يتسامح مع أي توجهات تهدف الى اضعاف النظام السياسي العلماني في البلاد وقال: " يجب ان لايتوقع احد من القوات المسلحة التركية ان تكون محايدة في قضايا العلمانية والحداثة36، وعن موقف حزب الشعب الجمهوري المعارض، فقد ابدى زعيمه دنيز بيكال Baykal معارضته لسياسة الحكومة وخاصة تلك المتعلقة بأكراد تركيا واعتبرها مدعاة لاثارة الخلافات الاثينة في البلاد37.

المبحث الثالث: ازمة الرئاسة 2007

مهدت ردود الافعال التي اثارتها سياسة حزب العدالة والتنمية الاصلاحية الارضية الخصبة لعودة ازمة الرئاسة مجدداً، فمع اقتراب العام 2006 من نهايته بدأت الاوساط السياسية حديثها عن احتمالات ترشيح رئيس الوزراء اردوغان لمنصب الرئاسة المقرر اجراء انتخاباتها في ايار 2007 في ضوء الاغلبية التي يتمتع بها حزبه داخل المجلس الوطني38، اذ ابدت الاحزاب السياسية معارضتها المسبقة لهذا الترشيح، فقد اكد زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض بيكال لدى حضوره اجتماعاً لجمعية ايجة للصناعيين ورجال الاعمال في ازمير ESIAD " نحن على علمٍ بنية اردوغان في الترشح لمنصب الرئاسة وان عليه ان يعلن ذلك صراحةً39، كما دعا بيكال لدى لقائه بزعيم الحزب الحر HP يشار اوكيان Okyan الى توحيد قوى اليسار واليمين من اجل تجاوز الازمة التي يمكن ان تعصف بتركيا جراء ترشح اردوغان لمنصب الرئاسة40، ومن جانبه فقد اعلن دولت بهجالي Bahceli زعيم حزب الحركة القومية معارضته لهذا الترشيح

بالقول: " ان ترشيح اردوغان لرئاسة الجمهورية يعني اهانة للوطن41، اما الحزبان الوطن الام والطريق الصحيح فلم تكن لهم مواقف واضحة من ذلك.

لم يحاول الحزب الحاكم ايضاح موقفه ازاء تصاعد المعارضة له، فنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عبدالله كول اعلن في المؤتمر الصحفي الذي اجراه في مطار عشق اباد عاصمة تركمانستان، " ان مرشح الرئاسة يمكن ان يكون من داخل المجلس الوطني اومن خارجه42، وفي غضون ايام معدودات اخذت الازمة طابعاً دستورياً إذ أكد المحكمة الدستورية اذ اكد المدعي العام الجمهوري في المحكمة الدستورية صبيح كناد اوغلو Kanadoğlu على حتمية تطبيق شرط الثلثين لانعقاد الجلسة الاولى والثانية من جلسات المجلس الوطني الخاصة بأنتخاب رئيس الجمهورية أي يجب ان يكتمل النصاب القانوني لهاتين الجلستين البالغ (367) نائب وفي حالة عدم اكتمال النصاب المقرر سيتم الرجوع الى المادة (102) من الدستور القاضي بأجراء انتخابات مبكرة عند فشل المجلس الوطني في انتخاب رئيس الجمهورية43، وقد علق المحرر السياسي لصحيفة يني شفق الموا لية للحزب الحاكم حسن فند اوغلو على ذلك في مقالة جاءت تحت عنوان (انتخابات رئاسة الجمهورية وتسييس الحقوق) جاء فيها: " ان تطبيق شرط الثلثين لانعقاد جلسات المجلس الوطني الخاصة بأنتخاب رئيس الجمهورية وفقاً لما جاء في المادة (102) من الدستور تطرح لاول مرة بعد 24 سنة على وضع دستور 1982 اذ لم تطبق هذه المادة في انتخابات الرئيس اوزال او ديميريل او سزر، فالمادة (102) لم توضع لعرقلة انتخاب رئيس الجمهورية بل لتسهيلها44.

تصاعدة لهجة الاحزاب السياسية في معارضتها لترشيح اردوغان لمنصب الرئاسة وتحولت الى اطلاق التهديدات بمقاطعة جلسات المجلس الوطني، ويبدوا ان الاحزاب المعارضة قد استفادت هذه المرة من تصريحات المحكمة الدستورية بخصوص المادة (102) اذ اعلن زعيم حزب الشعب الجمهوري صراحة مقاطعة حزبه لجلسات انتخاب رئيس الجمهورية في حالة ترشح اردوغان وامكانية رفع دعوى لدى المحكمة الدستورية للطعن في هذه الانتخابات، كما أيد هذا الموقت حزبي الوطن الام والطريق الصحيح، وماتجدر ملاحظته بهذا الصدد ان حزبي الوحدة الكبرى BBP والسعادة SP

الاسلاميين قد ضموا اصواتهم الى جانب الاحزاب العلمانية المعارضة لترشيح اردوغان ودعيا الى اجراء تعديل دستوري يقضي بقيام الشعب بانتخاب رئيس الجمهورية45.

مع اقتراب فتح ابواب الترشيح لانتخابات رئاسة الجمهورية، لجأت القوى العلمانية الى استخدام اسلوب التعبئة الجماهيرية، اذ شهد ميدان الصحية Sıhhiye بوسط العاصمة انقرة في الثامن من نيسان 2007 تظاهرة حشد لها حزبي الشعب الجمهوري واليسار الديمقراطي واشرف على تنظيمها جمعية الفكر الاتاتوركي ADD نددت بترشيح اردوغان لمنصب الرئاسة46، وفي الرابع عشر من الشهر نفسه اقيمت تظاهرة اخرى هتف المشاركون فيها (تركيا علمانية وستبقى علمانية) وحملوا لافتات كتب عليها (اردوغان إمام امريكا وشريكها في مشروع الشرق الاوسط الكبير) واتجه المتظاهرون الى قبر اتاتورك تأكيداً على تمسكهم بالمبادئ العلمانية التي وضعها47. اما موقف المؤسسات العلمانية المعارض فقد تجسد بتصريح رئيس اركان الجيش التركي يشار بيوك آنت Büyük Anıt الذي جاء فيه: " بان رئيس الجمهورية يجب ان يكون موالياً للمبادئ الكمالية48. فيما جاء تصريح رئيس الجمهورية احمد نجدة سزرSezer اشد لهجة عندما قال: " ان النظام العلماني في تركيا يتعرض الى الخطر49.

انتخابات الرئاسة الاولى ونتائجها

في يوم الاثنين المصادف 16 نيسان 2007 اعلن عن فتح ابواب الترشيح لانتخابات الرئاسة في المجلس الوطني والتي تستمر لمدة عشرة ايام، وبتارخ 21 نيسان اعلن المجلس الوطني عن استقباله لطلب ترشيح احد نواب حزب العدالة والتنمية ارسونمز يرباي Ersönmez yarbay عن مدينة انقرة، الا ان رئيس الوزاء اردوغان اعلن من جانبه في اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب بان مرشح الحزب الرسمي سيكون مفاجأة للجميع50

كان امام اردوغان هدف اسمى من موقع الرئاسة يتمثل بالاستمرار في المسيرة الاصلاحية التي بدأها منذ تسلمه للحكم، لذلك فقد حاول تجنب المواقف الصدامية التي من شأنها تصعيد وتيرة الازمة والظهور بمظهر المتعفف عن السلطة والمكاسب لذلك فقد اعلن في الكلمة التي القاها في مؤتمر حزبه المنعقد بتاريخ 24 نيسان بأن المرشح الوحيد لحزب العدالة والتنمية لمنصب الرئاسة هو عبدالله كول51.

بدأ كول فور ترشيحه لانتخابات الرئاسة بجولة لمقرات الاحزاب لكسب تأييدهم فكان حزب الشعب الجمهوري اول حزب يستقبل كول كونه الحزب المعارض الرئيسي في المجلس الوطني، الا ان الحزب جدد رفضه لترشيح كول على لسان امينه العام الذي صرح: " اننا لن ندعم ترشيح كول لرئاسة الجمهورية52 كما جاء موقف حزب الحركة القومية اليميني المحافظ منسجماً مع موقف حزب الشعب الجمهوري اليساري، في رفضه لترشيح كول، اذ اعلن دولت بهجالي زعيم الحزب: " نحن امام تجربة جديدة في اختيار رئيس الجمهوريةوقد تعامل رئيس الوزراء مع مسألة انتخاب رئيس الجمهورية بشكل متواضع جداً53. وهكذا الحال بالنسبة لحزب اليسار الديمقراطي عندما اعلن زعيمه زكي سزر **Sezer**: " ان ترشيح اردوغان لكول يعد فضيحة ديمقراطية54، اما موقف الحزبين الاسلاميين الوحدة الكبرى والسعادة فقد اتسما بنوع من المرونة، فقد صرح رجائي كوتان: " بأن الغالبية التي يتمتع بها حزب العدالة والتنمية في المجلس الوطني يمكن ان توصل كول الى الرئاسة ونأمل ان يكون ذلك بادرة خير لتركيا55. فيما اكد زعيم حزب الوحدة الكبرى محسن يازجي اوغلو **YazıciOğlu**: " ان المجلس الوطني يعبر عن ارادة الشعب التركي فهو افضل من يختار رئيس الجمهورية56، ولم يحاول حزب الوطن الام خلال زيارة كول له ان يوضّح موقفه من ترشيح كول اذ كان رد زعيم الحزب اركان مومجي اوغلو **Mumcuoğlu** لكول بالقول: " ان الحزب سيدرس موضوع الترشيح57، وهكذا فقد اخفق كول في الحصول على الدعم اللازم لترشحه لمنصب الرئاسة.

جددت القوى المعارضة لحزب لعدالة والتنمية ترجمة مواقفها من خلال تنظيم التظاهرات، اذ شهد ميدان تان دوغان **Tandoğan** بوسط العاصمة انقرة تظاهرة يوم 24 نيسان حملت شعارات التمسك بالعلمانية58 وفي ظل هذه الاجواء جاء موقف المؤسسة العسكرية بتهديدات مبطنة للحكومة، اذ صرح رئيس اركان الجيش بيوك آنت: "لقد افرزت مسألة انتخاب رئيس الجمهورية في الآونة الاخيرة تساؤلات حول المبادئ العلمانية والمساعي الهادفة لتقويضها، فالقوات المسلحة التركية تترقب عن كثب هذه المساعي وستعمل وبما اتيح لها من صلاحيات دستورية وقانونية على الوقوف بوجه هذه المساعي لصيانة المبادئ الاساسية للجمهورية التركية ونحن نأمل في ان تصل هذه

الرسالة الى الجهات ذات العلاقة59. والملاحظ هنا وعلى الرغم من تصريحات رئيس اركان الجيش قد اتسمت بالتشدد الا انها لم تخرج عن سياق الحديث عن الدستور والقانون، اذ غالباً مايعتمد قادة الجيش التركي على المادة (35) من النظام الداخلي للقوات المسلحة التركية TSK في تبرير تدخلهم في الحياة السياسية تحت ذريعة حماية النظام وصيانته.

ايقن حزب العدالة والتنمية الحاكم انه مقبل على ازمة حقيقية لامحال، فبادر الى توجيه رسالة الى معارضيه والى الشارع التركي مفادها ان الازمة السياسية المقبلة ليست في مصلحة الشعب التركي، اذ اعلن بولنت ارنج رئيس المجلس الوطني ان الازمة السياسية القادمة هي بالنسبة للشعب التركي بمثابة ازمة قلبية وستلحق ضرراً بالحياة الديمقراطيةوبما ان السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة فأن الازمة الوشيكة ستنعكس سلباً على الوضع الاقتصادي للبلاد، كما حذر ارنج من سياسة التثقيف والتوجيه التي تمارسها الاحزاب ومحاولتها عزل حزب العدالة والتنمية وشدد على ضرورة مشاركة جميع الاحزاب في جلسات التصويت على انتخاب رئيس الجمهورية وبشكل ديمقراطي60.

شهد المجلس الوطني يوم الجمعة المصادف 27 نيسان اجراء جولة التصويت الاولى لانتخاب رئيس الجمهورية بمقاطعة من احزاب الشعب الجمهوري والوطن الام والطريق الصحيح ما افقد جلسة التصويت شرط النصاب القانوني بحسب المادة (102) من الدستور، وعلى الرغم من ذلك وجه رئيس المجلس بأجراء عملية التصويت التي شهدت انسحاب المرشح الاول ارسونمز لصالح عبدالله كول الذي حصل على (357) بأقل من الثلثين بعشر اصوات مادفع رئيس المجلس الى تحديد يوم 2 آيار موعداً لاجراء الجلسة الثانية61 وهكذا فقد بدأت انتخابات رئيس الجمهورية بأزمة النصاب القانوني كما وصفها المحرر السياسي لصحيفة (ملييت) دريا سازاك Derya Sazak62 مستذكراً بذلك ازمة ربيع عام 1980 التي استمرت لعدة اشهر كانت تركيا خلالها متجهةً نحو انقلاب ثالث.

ما ان انتهت جولة التصويت حتى بادر حزب الشعب الجمهوري الى رفع دعوى لدى المحكمة الدستورية للطعن في دستوريتها لعدم اكتمال النصاب القانوني لعقدها بغية تجريد الجلسات القادمة من مشروعيتها والحيلولة دون اجراء الجولة الثالثة للتصويت التي يمكن للمرشح ا لحاصل على الاغلبية المطلقة في المجلس الوطني الفوز بمنصب الرئاسة، اذ توجه خلوق كوج Koç رئيس كتلة حزب الشعب الجمهوري في

المجلس الوطني واتيلا كارت Kart نائب الحزب في المجلس عن مدينة قونيا الى مبنى المحكمة الدستورية في تمام الساعة (5,15) مساءاً بتوقيت انقرة ومعهم مذكرة ضمت توقيع (134) نائب مطالبين بالطعن في اجراءات الجلسة الاولى63 ومن جانبٍ آخر، فقد اثار حزب الشعب الجمهوري تهمة قيام حزب العدالة والتنمية باستخدام التهديدات ضد النواب المستقلين في المجلس الوطني لاجبارهم على المشاركة في جلسة التصويت، وقد خص بهذه التهمة وزير العدل جميل جيجك Çiçek. كما ادعا الحزب المعارض قيام حزب العدالة والتنمية بتقديم رشوة سياسية لحزب الوطن الام لحثه على المشاركة في جلسة التصويت64 الا ان رئيس الوزراء اردوغان حاول تفنيد هذه الادعاءات بالقول: " ان هذه الاشاعات من صنع جهاز الاستخبارات التركي MIT"65 كما اكد عقد جلسة التصويت بحضور (368) نائب غير ان سبعة من النواب الحاضرين لم يودعو اوراق الاقتراع الخاصة بهم، وذهب الى القول بان الذين يسعون الى عرقلة سير الانتخابات انما يسعون الى ادخال البلاد في ازمة لامبرر لها66. وفي هذه الاثناء بدأ حزب العدالة والتنمية يتعرض الى ازمة داخلية بسبب استقالة نائبه عن مدينة اماسيا Amasya حمزة البيرق Albayrak احتجاجاً على سلوك لجنة الانتخابات، وذكرت صحيفة الوطن ان عبدالله كول حاول اقناع الاخير بالتريث عن تقديم الاستقالة لبضعة ايام الا ان النائب رفض وأصر على الاستقالة من الحزب67.

تجددت المظاهرات الرافضة لترشيح كول في 28 نيسان، أي بعد يومٍ واحد من اجراء الجلسة الاولى للتصويت اذ شهدت العاصمة انقرة حشد من المتظاهرين رفعوا صور اتاتورك ولافتات طالبت الحكومة بالاستقالة واخرى كتب عليها عبارة (تركيا علمانية وستبقى علمانية) و (لانريد كول الامريكي) و (هذا المجلس لايقضي على الجمهورية)، وقدم المتظاهرون عرائض الى المجلس الوطني موقعة من آلاف الاشخاص رفضوا فيها ترشيح كول لرئاسة الجمهورية68 وفي صباح اليوم التالي امتدت التظاهرات لتشمل العديد من المدن التركية كاسطنبول وازمير وبورصة، ففي مدينة اسطنبول استمرت التظاهرات لاكثر من ثلاث ساعات شارك فيها نحو ثلاثة ملايين شخص بحسب وسائل الاعلام التركية، حيث بدأت من ميدان جاغليان Çağlayan واتجهت الى ميدان شيشلي Şişli،

رفعت خلالها الاعلام التركية وصور اتاتورك ونادى المتظاهرون بدعم تصريحات رئيس اركان الجيش وهتفوا للعلمانية ودعوا كول الى التخلي عن ترشيح نفسه69 كما شهدت المدينة صباح اليوم الاول من آيار تظاهرات بمناسبة عيد العمال العالمي قام بتنظيمها اتحاد العمال الاتراك DISk اذ خرجت جموع العمال من مناطق دولمة بهجة وقره كوي وكومش صوي وبيشيك طاش حاملين معهم اعلاماً سود متجهين الى ميدان التقسيم بدعوى احياء الذكرى الثلاثين لاحداث التقسيم التي وقعت عام 1977 والتي ذهب ضحيتها نحو (36) شخصاً، وقام اعضاء اتحاد العمال الاتراك بوضع زهور القرنفل على نصب ميدان التقسيم، وعلى الرغم من التصريحات التي ادلى بها سليمان جلبي Çelebi رئيس الاتحاد الذي اكد فيها على سلمية هذه التظاهرات، الا ان هذه الاحداث ادت الى حدوث اختناقات مرورية انعكست سلباً على اجراء الامتحانات العامة بجامعة اسطنبول، وقد تدخلت قوات الامن لتفريق هذه التظاهرات بقوة بلغت نحو سبعة عشر الف شرطي وشهدت شوارع اسطنبول ظهور العجلات المدرعة وسيارات الاطفاء اذ صرح والي اسطنبول معمر كولير Güler بان هذه التظاهرات غير مخولة رسمياً وقد تم القاء القبض على (580) شخصاً من المتظاهرين، كما شهدت العاصمة انقرة تظاهرات مماثلة نظمها ايضاً اتحاد العمال70. ويبدو من احداث الاول من آيار بان اتحادات العمال التركي قد اصطفت الى جانب القوى العلمانية بوصفها احدى مؤسسات المجتمع المدني في معارضتها لترشيح كول لرئاسة الجمهورية.

اثر أزمة الرئاسة على الاقتصاد التركي

منذ الإعلان عن ترشيح كول لمنصب الرئاسة وظهور بوادر أزمة سياسية واحتمالات اللجوء إلى الانتخابات المبكرة، بدأت البورصة التركية بالتأثر سلباً وأخذت الليرة التركية تشهد انخفاضاً في قيمتها71 ومن هنا جاءت تصريحات رئيس المجلس الوطني التي حذر فيها من إمكانية تعرض الاقتصاد التركي للتدهور جراء الأزمة الناتجة عن انتخابات الرئاسة، فبعد تصريحات رئيس أركان الجيش وانتقال ملف انتخابات الرئاسة إلى المحكمة الدستورية والتظاهرات المعارضة لكول، بدأ الاقتصاد التركي يشهد نوعاً من التراجع حيث تراجعت البورصة التركية في 30 نيسان 2007 بنسبة (4%) وفقدت الليرة التركية نسبة (1,5–2%) من قيمتها إزاء الدولار الأمريكي، وقد ارجع وزير الدولة لشؤون الاقتصاد علي بابا جان Babacan هذا التردي الاقتصادي إلى التطورات الأخيرة التي

شهدتها البلاد72 وقد حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية تطويق هذا التردي وطمأنت الشارع التركي، إذ صرح عبدالطيف شنر نائب رئيس الوزراء: " أن الحكومة ترقب عن كثب التطورات الاقتصادية وستتخذ كل ما من شأنه صيانة الاقتصاد الوطني وان الحكومة تحرص على تأمين الخدمات الاجتماعية للمواطنين وان الاقتصاد التركي لايزال متماسكاً وان مود وعات البنك المركزي تبلغ (21) مليار ليرة تركية73.

قبيل إجراء جلسة التصويت الثانية المقررة في الأول من أيار شهد الحزب الحاكم استقالة أخرى لأحد نوابه عن مدينة أفيون قره حصار **Afyon karahisar** إبراهيم حقي اشكار **Aşkar**74 لينخفض بذلك عدد نواب الحزب في المجلس الوطني إلى (352) نائب، ومن اجل الوقوف على طبيعة القرار الذي ستصدره المحكمة الدستورية بشأن دعوى الطعن في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية قرر الحزب تأجيل جلسة التصويت الثانية، وبتاريخ 2 أيار وبعد مداولات طويلة أعلنت المحكمة الدستورية قرارها بإلغاء جلسة التصويت الأولى انتخاب رئيس الجمهورية بعدم اكتمال النصاب الثانوي فيها، وجاء القرار بتأييد 9 من قضاة المحكمة مقابل اثنين ضد القرار75. فكان ذلك خيبة أمل للحزب الحاكم، إذ علق اردوغان على القرار بالقول: " أن قرار المحكمة الدستورية كان رصاصة بحق الديمقراطية76. أما موقف مرشح الرئاسة كول من القرار فكان بنبرة أكثر دبلوماسية وحنكة إذ علق على ذلك بالقول: " لم يكن قرار المحكمة مفاجئاً بالنسبة لي وأنا احترم القرار ونستمر في طريق الديمقراطية.... ولو شارك حزب الشعب الجمهوري في جلسة التصويت لحصلت على ثلث أصوات نوابه77.

بالرجوع إلى منطوق المادة (102) من الدستور التركي لعام 1982 والتي كانت الأساس الذي استندت أليه المحكمة، نجد أن قرارها قد اتسم بالموضوعية والحياد وعدم الانحياز لصالح هذا الطرف أو ذلك، إلا انه وفي نفس الوقت عرقل مهمة حزب العدالة والتنمية في إيصال مرشحه إلى الرئاسة وأعاد أزمة إلى المربع الأول، وجعل الحزب الحاكم أمام خيارين بنتيجة واحدة أما أن يبادر الحزب بسحب مرشحه كول وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الانتخابات المبكرة وإما الاستمرار في ترشيح كول إزاء معارضة

ومقاطعة حزب الشعب الجمهوري وتكرار أزمة النصاب القانوني وفي هذه الحالة أيضاً سيتم اللجوء إلى الانتخابات المبكرة.

المبحث الرابع: تداعيات الأزمة وحلولها

ترتب على قرار المحكمة الدستورية أربعة نتائج مهمة هي:

1. الخلاف حول خلافة الرئيس احمد نجدة سزر.
2. إجراء جولة جديدة لانتخاب رئيس الجمهورية
3. تعديل الدستور.
4. الانتخابات المبكرة.

1. خلافة الرئيس المنتهية ولايته:

كادت تركيا تدخل في أزمة جديدة اثر المناقشات التي أثارتها الأوساط السياسية والقانونية والإعلامية حول إمكانية استمرار الرئيس سزر في منصبه بعد إنهاء ولايته في 16 أيار في 2007 من عدمه، وإزاء هذه المسألة فقد انقسم خبراء القانون الدستوري إلى أكثر من فريقين، إذ أكد الفريق الأول والذي مثله حكمت سامي تورك Türk وزير العدل السابق والأستاذ في جامعة بلكنت Bilkent، على إمكانية استمرار الرئيس سزر في منصبه لحين انتخاب رئيس جديد للبلاد، فيما ذهب الفريق الثاني إلى تبني رأي مخالف للرأي الأول، وقد مثل هذا الفريق الرئيس السابق للمحكمة الدستورية يكتاكونكور اوزدان Özden. إذ أكد على ضرورة قيام رئيس المجلس الوطني بأشغال منصب رئيس الجمهورية وكالةً بعد 16 أيار، أما الفريق الثالث من الخبراء فقد وضع المسألة قيد النقاش، إذ أكد الدكتور(اولكو ازرق Ülkü Azrak) الأستاذ في جامعة مال تبه Maltepe، أن المادة (102) من الدستور تقول أن الرئيس الحالي يستمر في منصبه ولكن يمكن أن تناقش هذه المادة والنظر في إمكانية استمرار الرئيس سزر في منصبه من عدمه78. هذا ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن القومي قد أيد الفريق الأول ودعا إلى استمرار سزر في منصبه79.

على الرغم من أن رئاسة الجمهورية تعد مطمحاً لحزب العدالة والتنمية، إلا انه تعامل مع هذه المسألة بحذر وشفافية دون إثارة أزمة جديدة جراء تشبثه بأشغال المنصب بالوكالة، وقد تجلى ذلك بموقف رئيس المجلس الوطني ارنج الذي أكد بالقول: " ليس لدي تطلع لإشغال منصب الرئاسة بعد انتهاء ولاية الرئيس سزر80" فيما أكد نائب رئيس الوزراء عبدا للطيف شنر: " أن الرئيس سزر سيستمر في منصبه لحين انتخاب رئيس

جديد للبلاد81. وبذلك فقد تمكن حزب العدالة والتنمية من تجاوز أزمة طارئة يمكن أن تدخله في مواجهات في غنى عنها.

2. الجولة الجديدة لانتخاب رئيس الجمهورية

على الرغم من استمرار مظاهر الرفض والمعرضة لترشيح كول، إذ شهدت العديد من المدن التركية كمدن مناسيا Manasya وجنة قلعةCanakalle تظاهرات بتاريخ 15 أيار شارك فيها الآلاف من مناصري العلمانية حاملين الأعلام التركية وصور أتاتورك وهتفوا بتركيا علمانية وستبقى علمانية82 إلا أن الحزب الحاكم حاول استخدام ورقته الأخيرة بأجراء جولة جديدة لانتخاب رئيس الجمهورية، فكان ذلك في صباح يوم 6 أيار إذ اجتمع المجلس الوطني لهذا الغرض بغياب نواب حزب الشعب الجمهوري وتخلف ثلاثة من نواب العدالة والتنمية وبلغ عدد النواب الحضور (358) نائباً ماحدا برئيس المجلس إلى تأجيل جلسة التصويت إلى التاسع من أيار لعدم اكتمال النصاب83 وعقب ذلك إعلان كول انسحابه من الترشيح لمنصب الرئاسة84.

3. التعديل الدستوري

قد تكون أزمة الرئاسة قد أعطت مبرراً لحزب العدالة والتنمية لتمرير حزمة إصلاحاته الجديدة، إذ تزامن مع صدور قرار المحكمة الدستورية إعلان رئيس الوزراء اردوغان عن نية حكومته لتعديل مواد الدستور المتعلقة بآلية انتخاب رئيس الجمهورية والمجلس الوطني، وقد علقت صحيفة المساء التركية على هذا الإجراء بالقرار التاريخي85 وبناءاً على ذلك فقد شرعت اللجنة الدستورية في المجلس الوطني برئاسة النائب عن حزب العالة والتنمية برهان كوزو Kuzu بالإعداد لمسودة التعديل في الثالث من أيار إذ أنهت اللجنة أعمالها في غضون ثلاثة ايام86 وقد تضمنت مسودة التعديل مايلي:

أ. تعديل آلية انتخاب رئيس الجمهورية وولايته:

1. يكون انتخاب رئيس الجمهورية بطريقة الاقتراع المباشر (عن طريق الشعب) بدلاً من المجلس الوطني التركي الكبير.

2. يمكن أن يكون المرشح لانتخابات الرئاسة من داخل المجلس الوطني التركي الكبير أو من خارجه وفي الحالة الأخيرة يجب أن يحظى المرشح بتزكية مشفوعة بطلب خطي من

قبل عشرين نائباً من نواب المجلس الوطني مع إقرار شرط إكمال المرشح لسن الأربعين وتعليمه العالي.

3. يشترط بالمرشح للفوز بمنصب رئاسة الجمهورية حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين، وفي حالة عدم تحقق هذا الشرط يتم إجراء جولة جديدة للانتخابات في يوم الأحد القادم على أن يشترك في هذه الجولة مرشحين اثنين فقط ممن حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات.

4. تقليص ولاية رئيس الجمهورية من سبع إلى خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة وفق قاعدة (5+5).

ب. التعديلات الخاصة بالمجلس الوطني التركي الكبير.

1. تقليص الدورة التشريعية للمجلس الوطني من خمس إلى أربعة سنوات.

2. خفض النصاب القانوني لعقد جلسات المجلس الوطني من الثلثين إلى الثلث (184) نائب.

3. الاكتفاء بالأغلبية المطلقة للنواب الحاضرين في المصادقة على القرارات والتشريعات التي يتبناها المجلس الوطني.

4. خفض سن الترشيح لعضوية المجلس الوطني من 30 سنة إلى 25 سنة87.

بتاريخ 6 آيار عقد المجلس الوطني جلسة للتصويت على التعديل الدستوري في أجواء من التوتر، إذ شهدت هذه الجلسة مشادات كلامية بين عدد من نواب حزب العدالة والتنمية وبين نواب من حزب الشعب الجمهوري وتحولت قاعة المجلس إلى حلبة للعراك بالأيدي والأرجل والتراشق بأجهزة الهاتف المحمول أدت إلى توقف الجلسة لنصف ساعة تقريباً88 وقد استمرت جلسات المجلس الوطني الخاصة بالمصادقة على التعديل الدستوري ليومين متتالين، انتهت بالتصديق على التعديل بواقع (361) صوت لصالح التعديل من اصل (468) نائب، فيما رفض التعديل (94) نائب معظمهم من حزب الشعب الجمهوري وامتناع ستة نواب عن التصويت89.

موقف القوى العلمانية من التعديل الدستوري

لابد من الإشارة هنا إلى أن التعديل الدستوري الذي استهدف تعديل آلية انتخاب رئيس الجمهورية ونقل صلاحياتها من المجلس الوطني إلى الشعب مباشرةً يعد بحد ذاته خروجاً عن فلسفة الحكم الاتاتوركي المستندة على مبدأ أن السلطة والسيادة للشعب وحده

ممثلة بالمجلس الوطني التركي الكبير وعلى هذا الأساس تم حصر صلاحية انتخاب رئيس الجمهورية بيد المجلس الوطني كونه الممثل الوحيد للشعب التركي، وانطلاقاً من ذلك يمكن لنا تفسير موقف القوى العلمانية من التعديل.

بات من الواضح أن القوى العلمانية ماضية في معارضتها لمشاريع حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي لم يدَخر جهداً للوصول إلى رئاسة الجمهورية التي تعد معقلاً رئيساً من معاقل النظام العلماني في البلاد، فرئيس الجمهورية بحسب النظام السياسي التركي هو صمام الأمان الذي يكفل تنفيذ الدستور وصيانته، وهذا هو الأساس في معارضة القوى العلمانية لتوجهات الحزب الحاكم في إشغال منصب الرئاسة الذي يتيح له إحكام سيطرته على مفاصل السلطة التنفيذية ودوائر صنع القرار السياسي في البلاد ومن ثم تغيير هوية الدولة العلمانية. بحسب وجهة نظر العلمانيين.

تمثل موقف حزب الشعب الجمهوري المعارض من التعديل الدستوري بناحيتين رئيسيتين كانت الأولى برفض نواب الحزب للتعديل خلال جلسة التصويت في المجلس الوطني خاصة وان التعديل جرى بإرادة الحزب الحاكم وبشكل سريع بمعزل عن إرادة الأحزاب الممثلة في المجلس الوطني، وقد عبر حزب الشعب الجمهوري عن موقفه من التعديل في أكثر من مناسبة، فخلال جلسة التصويت المنعقدة بتاريخ 7 أيار 2007 علق نائب الحزب أويا آراسلي Oya Araslı: " بأن تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية سيلقى بتركيا في النار90. كما علق زعيم الحزب بيكال على ذلك بالقول: " أن التعديل الدستوري يهدف إلى تفريق كلمة الشعب ويحدث ازدواجية في السلطة إذ أن المجلس الوطني يعد بموجب الدستور الممثل الوحيد لإرادة الأمة، وان هذا المشروع هو بداية التمزيق سلطة الشعب وتفريقها... ونحن مطمئنون بوجود شخص الرئيس سزر الذي يتصف بالاتزان والإدراك العالي لمصلحة الأمة وسيرفض المشروع91. فيما تمثلت الوجهة الأخرى لموقف حزب الشعب الجمهوري من التعديل، بإقامة دعوى لدى المحكمة الدستورية للطعن في آلية التصويت على مسودة التعديل الدستوري والتي تمت بمصادقة (361) نائب92.

بحسب الدستور التركي تكون مشاريع اللوائح والقوانين والتعديلات الدستورية نافذة بعد مصادقة رئيس الجمهورية عليها، ومن هنا تأتي أهمية موقف رئيس الجمهورية من التعديل الذي اتسم بالتشدد والصرامة في رفض التعديل، فعلى الرغم من إعلان الرئيس سزر في وقت سابق أن ولاية رئيس الجمهورية البالغة سبع سنوات هي فترة طيلة ويجب تقليصها إلى خمس سنوات قابلة للتجديد93 فقد المح إلى إمكانية استخدام حق النقض الفيتو إزاء التعديل94 معللاً ذلك بان التعديل لامبرر له ويعرض النظام السياسي للخطر95. وبناءاً على هذا الموقف فقد تم إعادة التعديل إلى المجلس الوطني الذي بادر بدوره إلى التصويت عليه مرة أخرى بأغلبية (370) نائب صوت لصالح التعديل96 وإزاء ذلك اضطر الرئيس سزر إلى إحالة التعديل إلى الاستفتاء الشعبي واتجه بدوره إلى إقامة دعوى لدى المحكمة الدستورية للطعن في التعديل97.

على الرغم من أن قرار المحكمة الدستورية جاء لصالح التعديل الدستوري وإعلان رئيسة المحكمة تولاي توغجي Tülay Tuğcu بان التعديل لايستهدف تغيير النظام ولا يتناقض مع مواد الدستور98 ومن ثم إعلان المحكمة قرارها النهائي بشأن التعديل في الرابع من تموز 2007 وما يترتب عليه من رد للطعون المقدمة فيه سواء من قبل حزب الشعب الجمهوري أو من قبل رئيس الجمهورية99 فقد تمكن الرئيس سزر من تفويت الفرصة على حزب العدالة والتنمية الذي كان يأمل في إيصال مرشحه إلى الرئاسة بطريقة الاقتراع المباشر، وقد علق رئيس الوزراء اردوغان على ذلك بالقول: " أن تركيا مقبلة على أزمة جديدة لانتخاب رئيس الجمهورية100. وذلك في إشارة منه إلى احتمل تكرار أزمة 27 نيسان وعودة مشكلة النصاب القانوني.

الانتخابات المبكرة وانتهاء أزمة الرئاسة

فرضت ملابسات أزمة الرئاسة على حزب العدالة والتنمية الحاكم اللجوء إلى إجراء الانتخابات المبكرة لتجاوز الأزمة أولاً والعودة بقوة اكبر إلى المجلس الوطني ليتمكن من الاستئثار بمنصب الرئاسة، وبناءاً على ذلك فقد صادق المجلس الوطني على تحديد يوم الأحد المصادف 22 تموز 2007 موعداً لإجراء الانتخابات101 التي شارك فيها أربعة عشر حزباً سياسياً بواقع (7395) مرشح102 والتي أسفرت عن فوز حزب العدالة والتنمية بنسبة (46%) من أصوات الناخبين واشالغه (341) مقعداً في المجلس الوطني في حين حصل حزب الشعب الجمهوري وشريكه اليسار الديمقراطي على (112) مقعد فيما

بلغت مقاعد حزب الحركة القومية في المجلس (70) مقعداً، وما تبقى من المقاعد فكانت من حصة النواب المستقلين الذين حصلوا على (26) مقعداً في المجلس103.

لقد أثبتت نتائج الانتخابات مدى الشعبية التي يتمتع بها حزب العدالة والتنمية والتأييد الذي تحظى به سياسته في إدارة دفة الحكم، ومكنته من إعادة تشكيل حكومة أغلبية تقتصر على نواب حزبه، فضلاً عن ذلك فقد انعكست هذه النتائج على الحياة الاقتصادية التركية بشكل ايجابي إذ شهدت البورصة التركية ارتفاعاً ملحوظاً وتحسين قيمة الليرة التركية إزاء ا لدولار بنسبة (1,33%)104.

كانت المهمة الأولى والرئيسة أمام المجلس الوطني التركي الكبير بعد إعلان نتائج الانتخابات القيام بانتخاب رئيس جديد للبلاد في غضون 30 يوماً وبهذا الصدد فقد أعلن اردوغان رئيس الحزب أن الهدف الرئيس القادم هوالوصول إلى رئاسة الجمهورية، كما أكدَ تمسك الحزب بمرشحه عبدا لله كول لخوض انتخابات الرئاسة القادمة105. وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده اردوغان في مدينة اسطنبول أكدَ على الدخول في مباحثات مع الأحزاب السياسية في مسألة انتخاب رئيس الجمهورية وبدء صفحة جديدة106.

انتخابات الرئاسة الثانية

في ضوء نتائج الانتخابات، توقعت الأوساط الإعلامية تكرار مشهد أزمة الرئاسة وعودة سيناريو نيسان الماضي وفشل حزب العدالة والتنمية في إيصال مرشحه للرئاسة خاصةً إذ ماقاطعت الكتل البرلمانية لجلسات المجلس الوطني ومن ثم فعلى الحزب انتظار نتائج الاستفتاء الشعبي الذي سيجري على التعديل الدستوري في 21 تشرين الأول 2007 لحل الأزمة107. وهكذا فقد جدد حزب الشعب الجمهوري معارضته لترشيح عبدا لله كول لرئاسة الجمهورية وذلك على لسان نائب زعيم الحزب اونور اويمان Onur Öymem108 ومن جانبه فقد أكد زعيم الحزب بيكال: " لو كان هناك مرشح غير كول لانتخبناه109 كما دعا حزب الحركة القومية إلى عدم الاشتراك في جلسات التصويت على انتخاب رئـيس الجمهورية110 وبحكم تحالفه مع حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات التشريعية فقد جاء موقف حزب اليسار الديمقراطي مؤيداً له، إذ أكد زعيم

الحزب زكي سزر عدم رغبة حزبه في وصول كول لرئاسة الجمهورية، كما دعا حزب الحركة القومية إلى اتخاذ الموقف نفسه111.

في حقيقة الأمر فأن نتائج الانتخابات كانت إيذاناً لحل أزمة الرئاسة بفعل وجود أكثر من حزب معارض داخل المجلس الوطني، فحصول حزب الحركة القومية على سبعين مقعداً وموقفه من انتخابات الرئاسة، كان مخالفاً لكل التوقعات، إذ أعلن الحزب مشاركته في انتخابات رئاسة الجمهورية خلال زيارة عبدا لله كول لمقر الحزب بتاريخ 14 آب 2007 وتصريح نائب زعيم الحزب جيهان باجه جي Paçacı: " نحن لانفكر في خلق أزمة جديدة تتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية وسنعمل جاهدين على تجاوز أزمة النصاب القانوني، وسيكون لنا مرشحاً لرئاسة الجمهورية112.

ان التغيير الذي طرأ على موقف حزب الحركة القومية في ازمة الرئاسة بعد اجراء الانتخابات المبكرة جديرٌ بالوقوف والتأمل فليس هناك ثمة مايستوجب عدول الحزب عن موقفه السابق سوى حرصه على ماتحقق له من انجاز في الانتخابات الاخيرة، فحصول الحزب على (70) مقعداً في المجلس الوطني يعد بحد ذاته انتصاراً له مقارنتاً بالهزائم المتكررة لاحزاب اليمين التركي واخفاقاتها في انتخابات عامي 2002و 2007، لاسيما وان المادة (102) من الدستور تقضي بأعادة الانتخابات مرةً اخرى في حالة فشل المجلس الوطني في انتخاب رئيس جديد للبلاد في غضون ثلاثون يوماً. وربما اراد الحزب تسجيل موقف ايجابي له بحرصه على ان يكون عاملاً من عوامل تجاوز الازمة وانقاذ البلاد من دوامة الصراعات السياسية من اجل توسيع قاعدته الجماهيرية. وايا تكن الاسباب والدوافع فأن موقف حزب الحركة القومية قد وضع حداً لازمة الرئاسة التي كادت ستستمر رغم إجراء الانتخابات المبكرة.

افتتح المجلس الوطني جلسة أعماله الأولى بتاريخ 4 آب وكانت أولى مهامه انتخاب رئيس جديد للبلاد فوضع أجندة جديدة تبدأ في الثالث عشر من الشهر نفسه بفتح أبواب الترشيح لانتخابات الرئاسة113 وبتاريخ 20 آب عقد المجلس جلسة التصويت الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية في تمام الساعة الثالثة بعد الظهر بتوقيت أنقرة وبحضور (448) نائباً وغياب جميع نواب حزب الشعب الجمهوري، وقد شهدت الانتخابات الجديدة بروز منافسين لعبد الله كول هما مرشح حزب الحركة القومية صباح الدين جقماق اوغلو Cakmakoğlu ونائبه عن مدينة قيساري التي ينتمي إليها كول والذي شغل منصب وزير الدفاع في الحكومة (57) الائتلافية (1999-2002)، وحسين تيفون أيجلي İçli

مرشح حزب اليسار الديمقراطي ونائبه عن مدينة أسكي شهر، وهو من مواليد مدينة جورلو Çorlu عام 1957 وحاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة أنقرة وشغل منصب وزير دولة في الحكومة (57)114، ولم تسفر هذه الجلسة عن فوز أي من المرشحين الثلاث فقد حصل كول على (341) صوت، فيما حصل جقماق اوغلو على (70) صوت، أما المرشح الثالث فقد حصل على (13) صوت فيما أودع (23) نائب أوراق اقتراعهم فارغة واحتسبت ورقة واحدة باطلة115 ما دفع المجلس الوطني إلى إجراء جولة ثانية بتاريخ 24 آب بمشاركة (446) نائب ومقاطعة حزب الشعب الجمهوري، وقد شهدت هذه الجلسة تراجعاً في الأصوات التي حصل عليها كول إذ بلغت (337) صوت فيما ارتفع رصيد جقماق اوغلو إلى (71) وايجلي إلى (14) صوت، وقد استغرقت هذه الجلسة قرابة الساعة وخمس وأربعون دقيقة تركت خلالها (24) ورقة اقتراع فارغة116.

كان انجاز جلستي التصويت الأولى والثانية دون عوائق تذكر إيذاناً بتنصيب عبدا لله كول رئيساً للجمهورية بضمانة الأغلبية التي يتمتع بها حزبه داخل المجلس ومن ثم انتهاء أزمة الرئاسة بأجراء الجولة الثالثة بتاريخ 28 آب في أجواء من الترقب شهدت إصدار رئاسة أركان الجيش بيانها السنوي بمناسبة عيد النصر بتاريخ 27 آب والذي استنكر فيه رئيس أركان الجيش المساعي التي تستهدف النيل من وحدة الشعب التركي والمبادئ العلمانية للجمهورية التركية مؤكداً عدم تسامح القوات المسلحة التركية الحارس الأمين لهذه المبادئ مع هذه المساعي117. ومهما يكن من أمر فقد حصل كول في هذه الجولة على (339) صوت من أصل (448) نائب حضروا جلسة التصويت وبمقاطعة حزب الشعب الجمهوري118 وبذلك فقد توج كول رئيساً للجمهورية حسب قاعدة الأغلبية المطلقة للجلسة الثالثة، وانطوت صفحة من صفحات الصراع بين الإسلاميين وأركان النظام العلماني في تركيا.

خاتمة

ان التطورات التي شهدها منصب رئيس المجهورية وفق ماارتأته المؤسسة العسكرية ومحاولتها الاستئثار بأدوات صنع القرار السياسي كانت السبب الرئيس في بروز ازمة

انتخاب رئيس الجمهورية والتي تحولت بدورها الى عامل من عوامل حالة عدم الاستقرار السياسي في تركيا، فقد مثلت الازمتان الاولى والثانية حالة الصراع بين الاحزاب السياسية من جهة وبين المؤسسة العسكرية من جهة اخرى دون ان يكون للتيار الاسلامي دور فيها.

وبين مدَ وجزر تمكن الاسلام السياسي ممثلاً بحزب العدالة والتنمية من فرض خطابه على الساحة السياسية بصيغة الحداثة مستفيداً من تجربة حزب الرفاه السابقة وتبنيه قضايا الشارع التركي،ما اكسبه القدرة على تحرير مشروعه الاصلاحي بذريعة تحديث تركيا لتكون اكثر قبولاً لدى اوربا. ولتأمين مستقبلة وصيانة مشروعه السياسي، فقد سعى حزب العدالة والتنمية الى احكام سيطرته على مفاصل صنع القرار في البلاد، فكانت رئاسة الجمهورية المعادلة الصعبة في اجندته، اذ شهدت تركيا ازمة رئاسة ثالثة اختصرت عناوينها في اطار الصراع بين العلمانيين والاسلاميين ومثلتا نقطة تحول في تاريخ تركيا بوصفها دولة علمانية يتولى رئاستها شخصية اسلامية.

وقد اسفرت الازمة عن العديد من المعطيات الهامة يمكن تمثيلها بالنقاط الاتية:

1. اثبتت الازمة مدى النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية كحزب اسلامي معتدل في ادارة دفة الحكم وتأييد الشعب لمشروعه الاصلاحي.
2. ان المؤسسة العسكرية لم تعد قادرة على القيام بأي دور في الحياة السياسية على الرغم من التهديدات التي اطلقتها في مختلف مراحل الازمة في ضوء الظروف التي تعيشها تركيا داخياً وخارجياً.
3. ان اختلاف آلية التعامل مع الازمة من قبل احزاب اليمين واليسار والتي كانت قد اتفقت منذ البدء على معرضة مرشح حزب العدالة والتنمية، ادى الى وضع حدَ للازمة وساعد على انفراجها، وتمثل ذلك في مشاركة حزب الحركة القومية في جلسات التصويت الثانية.
4. ان نتائج الازمة انعكست على مؤسسات النظام السياسي، اذ خضع منصب الرئاسة الى العديد من التعديلات سواءً من حيث طريقة الانتخاب او من حيث فترة الولاية وكذا الامر بالنسبة للسلطة التشريعية
5. ان نجاح حزب العدالة والتنمية في ايصال مرشحه لمنصب الرئاسة يرجح كفته في ضمان استمراره في مشروعه السياسي وبالتالي يمكن ان ينعكس ذلك على مستقبل وهوية النظام السياسي التركي على مدى السنوات السبع القادمة119.

==========

ملحق رقم (1)

صلاحيات رئيس الجمهورية التركية:

[Turkiye Cumhuriyeti 1982 Anayasası, Kabul Tarihi 7/11/1982, Madde 104]

: يمثل رئيس الجمهورية رمزاً لوحدة الامة والبلاد ويقف على رأس هرم السلطة بأعتباره رئيساً للدولة.
: يراقب تطبيق الدستور وحسن تنفيذ الادارة العامة.
: يلقي كلمة افتتاح الفصل التشريعي في المجلس الوطني التركي الكبير عند الضرورة
: يدعو المجلس الوطني الى الانعقاد عند الضرورة.
: يصادق على القوانين والتشريعات واللوائح التي يقرها المجلس الوطني وله صلاحية استخدام حق النقض ازاءها.
: يحيل التعديلات الدستورية الى الاستفتاء الشعبي عند الضرورة.
: في حالة عدم مطابقة لوائح القوانين والتشريعات التي يتخذها المجلس الوطني مع مواد الدستور، يمكن لرئيس الجمهورية اقامة دعوى لدى المحكمة الدستورية لابطال هذه القوانين والتشريعات.
: يأمر بأعادة انتخاب المجلس الوطني.
: يعين ويقبل استقالة رئيس الوزراء.
: يصادق على التشكيلة الوزارية.
: يرأس جلسات مجلس الوزراء عند الضرورة، كما يدعو مجلس الوزراء الى الانعقاد عند الضرورة وبرئاسته.
: يقوم بأرسال البعثات الدبلوماسة التركية الى الدول الاجنبية كما يستقبل ويتسلم اوراق اعتماد ممثلي الدول الاجنبية في تركيا.
: يتولى ويأسم المجلس الوطني قيادة القوات المسلحة التركية.
: يأمر بأستخدام القوات المسلحة التركية.
: يعين رئيس اركان الجيش.
: يرأس مجلس الامن القومي ويدعو لانعقاده.
: تكون القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية في الحالات الطارئة او عند اعلان الاحكام العرفية بمثابة قوانين سارية التطبيق.
: يعفو او يخفف من الاحكام الصادرة بحق الاشخاص لاسباب مرضية او لاسباب العوق او لاسباب اخرى عظيمة الشأن.
: يقوم بتعيين رئيس واعضاء هيئة الدولة للاشراف والمراقبة.
: يأمر هيئة الدولة للاشراف والمراقبة بأجراء التحقيق والبحث والتقصي.
: يقوم بأختيار اعضاء مجلس التعليم العالي.
: يقوم بأختيار رؤوساء الجامعات.
: يقوم بتعيين ربع اعضاء المحكمة الدستورية.
: يقوم بتعيين ربع اعضاء الهيئة الاستشارية القضائية.
: يقوم بتعيين المدعي العام الجمهوري ونائبه في المحكمة العليا.
: يقوم يتعيين اعضاء المحكمة العسكرية العليا والمحكمة العسكرية الادارية العليا واعضاء مجلس الحكام والادعاء العام.

ملحق رقم(2)

سيرة حياة رجب طيب اردوغان*

ولد في محلة قاسم باشا Kasımpaşa بأسطنبول في 26 شباط عام 1954، قضى طفولته في مدينة رضا Riza، وتختلف المصادر التركية في تحديد جذور عائلته، فمنها من يرجعها الى مدينة باطوم Batum ومنها من يرجع جذورها الى مدينة بغداد استقرت اسرته في مدينة اسطنبول عندما كان اردوغان في السن الثالثة عشر أذ انهى دراسته الابتدائية في مدرسة بيالة باشا piyalepaşa، وفي عام 1965 دخل معهد امام خطيب وتخرج منه عام 1973 ليلتحق بعدها الى الدراسة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمرة، كان لاعباً مرموقاً أذ مثل فريق اوركسبور Erokspor تحت سن السادسة عشر في 4 تموز عام 1978 تزوج من أمينة اردوغان التي انجبت له ولدان هما احمد بوراك ونجم الدين بلال وبنتان اسماهما اسراء وسمية، عمل خلال الفترة 1980-1982 بأحدى شركات القطاع الخاص وفي عام 1982 التحق لاداء الخدمة العسكرية وبعد ان انهى هذه الخدمة عاد الى العمل في الشركة التي عمل بها سابقاً واستمر في عمله هذا لمدة سنة ونصف.

حياته السياسية:

بدأ حياته السياسية عام 1976 أذ ترأس فرع بي اوغلو Beyoğlu للشباب التابع لحزب السلامة الوطني، وفي العام نفسه انتخب رئيساً لفرع الحزب في اسطنبول. وفي عام 1983 اصبح رئيساً لفرع بي اوغلو التابع لحزب الرفاه RP اصبح عضوا لمجلس البلدي في باي اوغلواثر الانتخابات المحلية التي جرت عام 1986، وفي عام 1991 انتخب نائباً عن حزب الرفاه في المجلس الوطني الا ان الهيئة العيا للانتخابات YSK اصدرت قراراً بأبطال عضويته في المجلس في 27 آذار 1994 رشح للانتخابات المحلية في مدينة اسطنبول وفاز برئاسة البلدية.

تلقى دعوى لحضور تضاهرة في مدينة سعرت Siirt في 12 كانون الاول عام 1997 قام بألقاء خطبة تضمنت اقتباسات من بعض مقولات الكاتب والمفكر التركي ضياء كوك الب Ziya Gökalp قال فيها (المنارات حرابنا والقباب خوذنا والجوامع ثكناتنا والمؤمنون جنودّ)، واثر ذلك حكمت عليه محكمة ديار بكر بتهمة اثارة الفتنة الطائفية والعرقية وحكم عليه بالسجن لمدة عشرة اشهر حسب المادة (312/2) من قانون العقوبات التركي. وبتاريخ 24 تموز عام 1999 انهى محكوميته، اصبح عضو في حزب الفضيلة FP بعد حل حزب الرفاه، أذ تزعم جناح المتجددين وبدأ مساعيه بتشكيل حزب جديد.

*"AK Parti ve Recep Tayyip Erdoğan Iktidardan Gitmeli!": www.akpyehayir.blogsbot.com; "Recep Tayyip Erdoğan",www.biyografi.net; "Erdoğanın kısa Hayat": www.evigibi.com,19Temmuz2007
www.gecities.com/sahibindensatilik/

ملحق رقم(3)

سيرة حياة عبدالله كول:

[" Köşk için 367 tartişması ", Milliyet gazetesi 27 Aralık 2007,]

ولد في مدينة قيساري Kayseri في 29 تشرين الاول عام 1950 من عائلة عريقة متدينة، والده احمد حمدي كول، كان يعمل في مصنع للطائرات بقيساري وكان عضواً في حزب السلامة الوطني MSP الذي اسسه اربكان في مطلع سبعينيات القرن العشرين أذ رشح نفسه لانتخابات المجلس الوطني عام 1973 ضمن قوائم الحزب عن مدينة قيساري. بعد انهائه تعليمه الابتدائي بمدرسة غازي باشا والثانوي بمدرسة نظمي توكر، حصل عبدالله كول على شهادة البكلوريوس في الاقتصاد من جامعة اسطنبول عام 1972 وتابع دراسته في هذا التخصص، أذ ارسل الى بريطانيا لاكمال متطلبات حصوله على الدكتوراه، حيث اقام في مدينة اكستر Exter الانكليزية خلال الفترة عام 1976 – 1978 وهذا ماساعده على اتقان اللغة الانكليزية وبعد حصوله على الدكتوراه عن اطروحته الموسومة " تطور علاقات تركيا الاقتصادية مع الدول الاسلامية " عين مدرساً لمادة الاقتصاد في كلية الهندسة جامعة سقاريا Sakarya. تزوج عام 1980 من خير النساء وانجب منها احمد منير ومحمد امره وكبرى. وفي عام 1983 عُيَن خبيراً اقتصادياً في بنك التنمية الاسلامي بجدة في المملكة العربية السعودية، وهذا ماساعده كثيراً على أجادة اللغة العربية. استمر في منصبه هذا لمدة ثمان سنوات واثناء ذلك حصل على لقب استاذ في الاقتصاد الدولي.

حياته السياسية

ان الطابع الاسلامي لعائلة عبدالله كول اثر كبير في توجهاته، فضلاً عن تأثره بأفكار الشاعر الاسلامي نجيب فاضل كساكوراك Kısakürek والسياسي الاسلامي المخضرم نجم الدين اربكان، دخل كول معترك الحياة السياسية في مرحلة مبكرة من شبابه، أذ كان عضو في نادي فكر الشرق الكبير ذات النزعة الاسلامية في مدينة قيساري، وفي عام 1973 اصبح عضواً في حزب السلامة الوطني آنف الذكر وخلال دراسته في جامعة اسطنبول دخل في عضوية الاتحاد الوطني للطلبة التراك واثناء مكوثه في برطانيا ساهم في تأسيس جمعية مساعدة الطلبة الاتراك TÜRKYAP، كما ساهم بتأسيس اتحاد الطلبة المسلمين Fosis، القي القبض عليه بعد انقلاب ايلول عام 1980 في أطار حملة شنتها سلطة الانقلاب شملت معظم السياسيين الاتراك، حيث قضى عدة اشهر في سجن متريس الشهيرة بأسطنبول، في عام 1991 انتخب نائباً لحزب الرفاه عن مدينة قيساري واصبح عضو في لجنة التخطيط والميزاني بالمجلس الوطني خلال الفترة 1991-1995 وفي عام 1993 اصبح كول مسؤولاً للعلاقات الخارجية في حزب البرفاه وهذا ماساعده على الدخول في عضوية لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني بعد فوز حزب الرفاه في انتخابات 1995/12/24، وخلال هذه الفترة برز كول كسياسي واصبح شخصية معروفة في الاوساط الدولية وخاصةً في لقاءاته واتصالاته مع المسؤولين الاوربيين، أذ دافع بشدة عن احقية تركيا في الانضمام في الاتحاد الاوربي – اكسبه دفاعه عن قضايا العالم الاسلامي كمسألة الشيشان والبوسنة والجزائر، شهرةً في الاوساط السياسية والاعلامية اصبح كول وزيراً للدولة للشؤون الخارجية في الحكومة (54) التي شكلها حزب الرفاه بزعامة اربكان (1996-1997)، أذ تسلم ملف قبرص والجمهوريات التركية، وساهم في بلورة مشروع حكومة حزب الرفاه الخاص بـ (مجموعة الثمانية الاقتصادية الاسلامية) ساهم كول في تأسيس حزب الفضيلة بعد غلق حزب الرفاه عام 1999، واصبح نائباً عن هذا الحزب في المجلس الوطني بعد انتخابات 1999/4/18 وحاول منافسة رجائي قوطاني في زعامة هذا الحزب وفي خلال المؤتمر الانتخابي الذي اقامه حزب الفضيلة بتاريخ 2000/5/14، اذ فاز قوطاني بزعامة الحزب بعد حصوله على (633) صوت مقابل (521) لصالح كول.

*Abdullah Gülü n Akademiki ve siyasi Hayatı: www.guledestek.wordpress.com.3Mayıs2007; "ABDULLAH Gül KİMDİR?": www.habervitirini.com.,24Nisan2

ملحق رقم(4)

الملحق بتوزيع مقاعد المجلس الوطني على الكتل البرلمانية قبيل انتخابات الرئاسة

ت	الحزب	عدد المقاعد
-1	العدالة والتنمية	354
-2	الشعب الجمهوري	164
-3	الوطن الام	21
-4	الطريق الصحيح	1
-5	الاجتماع الشعبي	1
-6	اعلاء الشعب	1
-7	الشباب	1
-8	المستقلين	9*

*.

ملحق رقم(5)

رؤوساء الجمهورية التركية 1923–2007

ت	الاسم الكامل	فترة الرئاسة		صفة الرئاسة	المرجعية السياسية أو المهنية	الملاحظات
		من	إلى			
1	مصطفى كمال اتاتورك Mustafa kemal Atatürk	10/29/ 1923	11/10/ 1938	رئيس جمهورية أصالة	حزب الشعب الجمهوري CHP	انتخب لأربعة ولايات متتالية بحسب دستور 1924
2	عبد الخالق رندا Abdülhalik Renda	11/10/ 1938	11/11/ 1938	رئيس جمهورية وكالة	حزب الشعب الجمهوري CHP	
3	مصطفى عصمت اينونو Mustafa Ismet Inönü	11/11/ 1938	5/22/ 1950	رئيس جمهورية أصالة	حزب الشعب الجمهوري CHP	انتخب لأربعة ولايات متتالية بحسب دستور 1924
4	محمود جلال بايار Mahmut Celal Bayar	5/22/ 1950	5/27/ 1960	رئيس جمهورية أصالة	الحزب الديمقراطي DP	انتخب لأربعة ولايات متتالية بحسب دستور 1924
5	جمال كورسل Cemal Gürsel	5/27/ 1960 10/26/ 1961	5/27/ 1961 3/28/ 1966	رئيس دولة رئيس جمهورية أصالة	عسكري	شغل منصب رئيس دولة بعد انقلاب 1960بأعتباره رئيس لجنة الوحدة الوطنية التي تولت حكم تركيا بعد الانقلاب انتخب لولاية واحدة فقط بحسب دستور 1961
6	جودت صوناي Cevdet Sonay	3/28/ 1966	3/28/ 1973	رئيس جمهورية أصالة	عسكري	انتخب لولاية واحدة بحسب دستور 1961
7	تكين آر بورون Tekin Arıburun	3/28/ 1973	4/6/ 1973	رئيس جمهورية وكالة	رئيس مجلس الشيوخ	
8	فخري قورو تورك Fahri Korutürk	4/6/ 1973	4/6/ 1980	رئيس جمهورية أصالة	عسكري	انتخب لولاية واحدة بحسب دستور 1916
9	احسان صبري جاغليانكيل İhsan Sabri Çağlayangil	4/6/ 1980	9/12/ 1980	رئيس جمهورية وكالة	سياسي – وزير سابق	
10	احمد كنعان ايفرين Ahmet kenan Evern	9/12/ 1980 11/9/ 1982	11/9/ 1992 11/9/ 1989	رئيس دولة رئيس جمهورية	عسكري	شغل منصب رئيس دولة بعد قيادته انقلاب أيلول 1980
11	خليل توركوت اوزال Halil Turgut Özal	11/9/ 1989	4/17/ 1993	رئيس جمهورية اصالة	حزب الوطن الأم ANAP	
12	حسام الدين جين دورك Hüsamettin Cindoruk	4/17/ 1993	5/16/ 1993	رئيس جمهورية وكالة	رئيس المجلس الوطني	

13	سامي سليمان ديميريل Sami Süleyman Demirel	/5/16 1993	/5/16 2000	رئيس جمهورية اصالة	حزب الطريق الصحيح DYP	
14	احمد نجدة سزر Ahmet Necdet Sezer	/5/16 2000	/8/28 2007	رئيس جمهورية اصالة	حقوقي	
15	عبد الله كول Abdullah Gül	/8/28 2007		رئيس جمهورية اصالة	حزب العدالة والتنمية AKP•	

•. الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على موسوعة ويكبيديا المتاحة على الموقع:
tr.wikipedia.org/wikib

Crisis of Turkish Presidency 2007

Abstract

Half century ago Turkey has begun to experience instability in its political situations due to the crises that took various aspects resulting from many factors to be summarized in military establishment sticking to Ataturks heritage, conflict between secularists and Islamists, and the relation with the west, in addition to the economic deterioration.

Presidency crisis constituted one of the most important sources of instability in turkey following the first military coup in 1960 which was accompanied by reformulating a new constitution, being the second one in turkey in its republican era, and the attempt by the army in dedicating their role and imposing their trusteeship on the secular regime of the state. That caused the first presidential crisis in Turkey to rise in 1973, and to recur in 1980 embodying the conflict between political powers and military establishment. The latter was consequently led to intervene again in 1980 on the pretext of maintaining the regime and avoiding its collapse. The last intervention by the army led to put a third constitution aiming at expanding the authorities of the president, a matter that made the form of the regime closer to the presidential nature.

The research tries to shed light on the nature and considerations of the last presidential crisis that swept Turkey since the spring of 2007 which inflected the conflict between the secular powers on the one hand and the moderate Islam, represented by Justice and Development Party on the other. This crisis has resulted in many significant outcomes ; it was a turning point in the history of Turkey as a secular state presided by an Islamic. It also proved the ability of the Islamic stream in facing its secular rivals. The crisis had also its repercussions on the establishments of the political regime. Presidency position was subject to many amendments whether regarding election machinery on term of office. The same thing is true with regard to the legislative authority.

هوامش البحث

[1] Türkiye Cumhuriyeti 1961 Anayasası ,Kabul Tarihi ,Madde 110,111.

[2] فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة: سليمان داؤد الواسطي وحمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، (بغداد ، 2000) ، ص 347.

[3]. 1961 Anayasası ,Madde 95.

[4] Mustafa Müftüoğlu , Cumhuriyet Tarihinde Mühim Olaylar ,(İstanbul , 1988), ss.320 v.d ;

وصال نجيب عارف العزاوي ، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي 1960-1980 ، رسالة ماجستير قدمت الى مركز دراسات العلم الثالث ، (بغداد: 1980) ص ص 194 ومابعدها.

[5] Yavuz Donat , Sandıktan İhtilale 1977-1980 , İkici Basım ,(Ankara , 1987), ss.471 v.d

[6] Cuneyt Arcayurek ,12 Eylüle Doğru Kısa Adım , (İstanbul , 1982),ss.100v.d

[7] ينظر الملحق رقم (1)

[8] BK: Türkiye Cumhuriyeti 1982 Anayasası , Kabul Tarihi: 7/11/1982 , Madde 103-105

[9] للتفاصيل ينظر: يوسف ابراهيم الجهماني، حزب الرفاه... نجم الدين اربكان الاسلام السياسي الجديد ((الرهان على السلطة))، ط1، (دمشق، 1997)، ص ص 81 ومابعدها؛ ابراهيم داقوقي، " مستقبل الحكم في تركيا بعد انذار الجيش لحكومة اربكان "، مجلة قضايا دولية، العدد (375) السنة الثامنة، 17 مارس 1997، ص 19.

[10] " Erbakan 'ın İtirazı 12 Aralık 'ta AİHM'de " , Hürriyet gazetesi ,3 Aralık 2001 , www.hurriyet.com.

[11] ينظر الملحق رقم (2).

[12] ينظر الملحق رقم (3).

[13] Nazif İflazoğlu , "yenilikçilerde Kapıştı" , Yeni Gündem gazetesi, 28 Ekim 2000.

[14] Hüseyin Özalp , " Yenilikçilere İhtar " , Sabah gazetesi,7 ocak 2001 , www.sabah.com.tr

[15] M.Serhan Yücel , Türkiye'nin Siyasal Partileri (1859-2005) , 1.Basım , (İstanbul, 2006) , ss. 137-138.

[16] Esad Aslan , " Adalet ve Kalkınma Yeter artık İnanma " , 6 Oct 2006 , www.Kagd.net

[17] محمد نور الدين، " تركيا... الى اين ؟ حزب العدالة والتنمية (الاسلامي) في السلطة "، مجلة المستقبل العربي، العدد (287) (2003/1)، السنة الخامسة والعشرين، كانون الثاني 2003، ص 22.

[18] Staronline. com. 4 Kasım 2002.

[19] "AK Parti ve Recep Tayyip Erdoğan Iktıdardan Gitmeli ,www.akpyehayir.blogspot.com

[20] " Başbakan Recep Tayyip Erdoğan Tarafından Sunulan 59 ' ucu Hükümet Programı 18 Mart 2003 " , www.Akparti.org.tr.

[21] ayni eser

[22] ayni eser

[23] التقرير الاستراتيجي العربي-3-" تركيا... تحديات الانضمام الى الاتحاد الاوربي ". اصدار مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة متاح على الموقع www.ahram.org.eg.

[24] اورخان محمد علي، " بعد فوز العدالة والتنمية... مؤشرات لاستقرار تركيا "، تقرير منشور بتاريخ 2002/11/16 على الموقع Islam Online.net

[25] التقرير الاستراتيجي العربي، المصدر السابق.

[26] المصدر نفسه.

[27] Michael Rubin , " Green Money , Islamist Politics in Turkey " , The Middle East Quartely , winter 2005 , vol. xıı , Number 1 , www.meforum.org

[28] "Akp 'nin Yeni anayasa üzerine – Ender Büyükçulha" , 17 Eylül 2007 , www.Sendika.org. ; " Yeni anayasa taslağı alternatiflere Sunulacak" , 18/11/2007 , haber. mynet. com.

[29] محمد نور الدين، " الديمقراطية التركية امام امتحان جديد.. هل تمرّ الاصلاحات رغم اعتراض العسكر"، جريدة الشرق القطرية 22 يونيو 2003، متاح على الموقع www.Alsharq.com

[30] Güven Özalp , "AB Son kez " , Milliyet gazetesi , 19 Mayis www.milliyet.com.tr

ابراهيم داقوقي، " الاختلاف الثقافي لايقف حائلاً دون انضمام تركيا للنادي الاوربي "، صحيفة الحوار المتمدن، العدد (1311) في 2005/9/8 متاح على الموقع www.rezgar.com

[31]. Rubin. op. Cit.

[32] جهاد صالح، " تركيا ومسألة الانضمام الى الاتحاد الاوربي "، الحلقة الاولى، تقرير منشور على الموقع www.efrin.net

[33] التقرير الاستراتيجي العربي، المصدر السابق؛ داقوقي، المصدر السابق.

[34] التقرير الاستراتيجي العربي، المصدر السابق.

[35] متابعة اخبارية لبرنامج ماوراء الخبر الذي بثته قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 26 ايلول 2006.

[36] "الجيش التركي يتعهد بالدفاع عن العلمانية "، تقرير منشور بتاريخ 14 نيسان 2004 على موقع قناة العربية www.alarabiya.net.

[37] Sabah gazetes: 29 Mart 2004

[38] ينظر الملحق رقم (4).

[39] " Baykal: Erdoğan Sisleme Yapıyor ", Milliyet gazetesi , 24 Aralık 2006.

[40] " Baykal , Hepimiz Türkiye 'yi Yöneteceğiz , Dedi ve çağrı yaptı sağ-sol el ele versin ", Milliyet gazetesi , 21 Aralık 2006

[41]). ayni eser.

[42] " Gül'den Çankaya Yorumu: Mecliste'n Olmalı ", Milliyet gazetesi , 24 Aralık 2006.
[43] "Köşk için (367) tartışması " , Milliyet gazetesi ,27 Şubat 2007.
[44] Hasan T. Fendoğlu , " Hukukun siyasallaştırıl ması ve Cumburbaşkanlığı secimi " , Yeni Şafak gazetesi,23 Nisan 2007,www.yenisafak.com.tr.
[45] www.Staronline.com.tr , 28 Aralık 2006
[46] "DSP , Erdoğan Karşı Yürüyör " , Milliyet gazetesi ,8 Nisan 2007.
[47] www.skyturkonline.com.tr, 14/4/2007.
[48] "Sözede Değil Özde Vurgusu " , Akşam gazetesi, 13 Nisan 2007. www.aksam.com.tr
[49] www.trt.net.tr , 13/4/2007.
[50] Yenişafak gazetesi , 22 Nisan 2007.
[51] " Tayyip Erdoğan başkanlığa mı Yürüyor ? " , Akşam gazetesi ,25 Nisan 2007.
[52] " Meclis dışı muhalefet tepkili " , Milliyet gazetesi 25 Nisan 2007.
[53] ayni eser.
[54] ayni eser.
[55] ayni eser.
[56] ayni eser.
[57] ayni eser.
[58] Akşam gazetesi , 24Nisan 2007.
[59] " Genel Kurmay Başkanlıpın'dan Ilımlı İslamcılara yaptığı Sert Açklama " , 28 Nisan 2007 , www.hafif,org.
[60] " Arınç: Meclis'teki Kriz ulusun Kalp Krizidir ", Milliyet gazetestesi , 24 Nisan 2007.
[61] (61). www.trt.net.tr, 27/4/2007.
[62] Derya Sazak , " 367 Krizi" , Milliyet gazetesi , 28 Nisan 2007
[63] " CHP 'dan 367başvurusu " , Milliyet gazetesi, 28 Nisan 2007.
[64] Fikret Bila , " İlk turda dramatik sahneler", Milliyet gazete, 28Nisan 2007.
[65] " Rüşvet iddialaını Yalanladı " , Vatan gazetesi, 27 Nisan 2007,arsiv 1gazetevatan.com.
[66]""Erdoğan: 368 Kişi vardı ", Vatan gazetesi, 28 Nisan 2007.
[67] Akpde Yolsuzluk istifası " , Vatan gazetesi, 27 Nisan 2007.
[68] " TBMM önünde ' Köşk ' eylemi " , Milliyet gazetesi , 28 Nisan 2007.
[69] " Cumhuriyet mitingi " , Akşam gazetesi, 22 Nisan 2007.
[70] " İstanbul'da bayrak Kalmadı " , Akşam gazetesi, 1 Mayıs 2007
[71] " Piyasalar Gül'ü sakın Karşladı " , Akşam gazetesi, 25 Nisan 2007.
[72] www.trt.nettr. 2/5/2007 ; www.cnnturk.com.tr. 2/5/2007.

[73] " İçte ve dışta ekonomiye güvenenle hep Kazandı ", Akşam gazetesi ,1 Mayıs 2007.
[74])"Akp'den bir istif daha " , Akşam gazetesi , 2 Mayıs 2007.
[75] " Yargıdan tarihi karar " , Akşam gazetesi, 2 Mayıs 2007.
[76] " Mehkeme'den Baykal ve Erdoğan ağır eleştiri " , Milliyet gazetesi, 3 Mayıs 2007.
[77] " Karar benim için süpriz olmadı " , Akşam gazetesi , 2 Mayıs 2007.
[78] " Şimdi de vekalet tartışması " , Akşam gazetesi ,2 Myıs 2007.
[79] " Sezer mı Arınçmı tartışması " , Akşam gazetesi, 3 Mayıs 2007.
[80] ayni eser
[81] ayni eser
[82] Laiklik göster " , Vatan gazetesi, 6 Mayıs 2007. "
[83] " Meclis 367 'yi tamamlayamadı " , Yeni Şafak gazetesi, 6 Mayıs 2007.
[84] " Benden bu Kadar Krizi " , Milliyet gazetesi ,7 Mayıs 2007.
[85] " AKP yönetimini toplayan Başbakan Erdoğandan Tarihi Kararlar " , Akşam gazetesi, 2 Mayıs 2007.
[86] " Anayasa paketi komisyondan geçti " , Yeni Şafak gazetesi, 5 Mayıs 2007.
[87] " Büyük uzlaşma ", Yeni Şafak gazetesi, 4 Mayıs 2007.
[88] " 5+5 Kavgadövüş " , Akşam gazetesi, 6 Mayıs 2007
[89] " 5+5 paket i ilk turu 361 oyla geçti " , Zaman gazetesi, 7 Mayıs 2007 , www.zaman.com.tr.
[90] " Sadece adında halk kadı " , Yeni Şafak gazetesi, 8 Mayıs 2007.
[91] " Baykal'ın Senaryosu " , Sabah gazetesi ,12 Mayıs 2007.
[92] " Anayasa pekati'nin kaderi Bugün Belli Oluyor " , 15/6/2007 , www.haberx.com.
[93] " Cumhur başkanı 5 yıllğına seçılsin " , Star gazetesi, 27 Nisan 2007 , www.stargazete.com.
[94] " Sezer'den Anayasa paketi veto siyali " , Radikal gazetesi 10 Mayıs 2007, www.radikal.com.tr.
[95] " Sezar Anayasa paketini veto 'etti " , Sabah gazetesi ,25 Mayıs 2007.
[96] " Anayasa paketi aynen iade " , Sabah gazetesi, 31 Mayıs 2007 ,.
[97] " Anayasa paketi Referanduma Giderse Oyunuz Ne Olur ", www.hukuki.net.
[98] Star gazete , 13 Mayıs 2007 , ayni eser
[99] " Halk Karar verecek ", 5 Temmuz 2007 , www.starhacks.org.
[100] " (367) diyenler Köşk krizine hazır olsun ",Sabah gazetesi, 23 Haziran 2007
[101] " 22 Temmuz'de sandık başına " , Akşam gazetesi, 4Mayıs 2007
[102] www.ntvmsbc. , 13 Temmuz 2007.
[103] " İşte yeni Milletvekilleri (Tam Liste) " , Yeni Şafak gazetesi, 23 Temmuz 2007
[104] ayni eser.

[105] Levent Seğmen ", Hedef Çankaya", Hürriyet gazetesi, 26 Temmuz 2007.
[106] Muharrem Aydın ", Erdoğ'dan 4 mesaj", Hürriyet gazetesi , A.g.e.
[107] " İktidarda tek parti köşk'te koalisyon ", Milliyet gazetesi, 23 Temmuz 2007.
[108] " Partilerden Tepkiler ", Milliyet gazetesi, 14 Ağustos 2007.
[109] www.skytürk.com.tr , 22 Temmuz 2007.
[110] " CHP 'den MHp 'ye girmeyin Çağrısı ", 22 Ağustos 2007, www.haber7.com.
[111] " Dsp: MHP girmezse biz'de girmeyiz ", 24 Ağustus 2007 , www.ntvmsbc.com
[112] " Parti lerden tepkiler ", A.g.e.
[113] Yavuz Oğhan , " Cumhurbaşkanı Seçimi Gündemde " , 4 Ağustos 2007 , www.cnnturk.com.
[114] " Dsp'nin Cumhurbaikanı adayı İçli ", www.forumena.com.
[115] " Erdoğan: Beklediğimzin bir fazlası ", Radikal gazetesi,21 Ağustos 2007.
[116] " Cumhur başkanlığı seçimi 3.tura Kaldı ", Yeni Şafak gazetesi ,24 Ağustos 2007.
[117] " Büyükanıt 'tan erken mesaj ", Yeni Şafak gazetesi, 27 Ağustos 2007.
[118] " 11 Cumhur başkanı Abdullah Gül ", www.netistanbul.com.
[119] في 21 تشرين الاول صوت الشعب التركي على التعديل الدستوري الخاص بمنصب الرئاسة والمجلس الوطني بنسبة (68,9%) لصالح التعديل